A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.70
15 January 1993

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد دانغي ريواكا (غانا)
(نائب الرئيس)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا : مشروع القرار [٣٩]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61990 ٠١٠٥ز(٩٣)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دانغي ريواكا (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا : مشروع القرار (A/47/L.20/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/47/L.20/Rev.1 .

والآن أعطي الكلمة لممثل كوبا ، الذي سيقدم مشروع القرار في سياق بيانه .

السيد هيدالغو باسولتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ عام مضى طلب وفد كوبا أن تنظر الجمعية العامة ، في جلسة عامة ، وكمسألة ذات أولوية ، الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على بلادي . وقد جعل استمرار هذا الحصار المجحف وغير المشروع والإمعان في تشديده ، من النظر فيه مرة أخرى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ضرورة حتمية .

كانت كوبا تفضل لو أن الأسباب التي دعت إلى عرض هذا البند على أهم هيئة في الأمم المتحدة قد اختفت ؛ وكنا نفضل لو أننا لم نواجه ظروفا مماثلة ، بل وأكثر خطورة من تلك التي دعت الجمعية العامة ، عن حق تماما وبشكل مشروع ، لأن تعتبر من المناسب مناقشة هذه القضية الجوهرية بالنسبة لمستقبل شعبنا . ولكن للأسف ليس هذا هو الحال .

وبينما كان كثيرون داخل هذه القاعة وخارجها ، يتعشمون أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة تدابير لتصحيح سياسة تنتهك القانون الدولي وميثاق هذه المنظمة وصكوك قانونية أخرى كثيرة قبلها ذلك البلد بمحض اختياره ـ سياسة توجد أدلة لا يمكن إنكارها على رفضها ـ جاء الواقع مختلفا تماما .

ولدهشة الرأي العام الدولي ، وعلى الرغم من الشكاوى والتحذيرات الصادرة في الوقت المناسب من جانب دول أخرى ستتأثر بهذه القرارات ، عمدت حكومة الرئيس جورج بوش أثناء هذه السنة المنصرمة إلى تطبيق مجموعة من التدابير الجديدة يقصد بها تشديد وإحكام الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة من ورائه خنق كوبا منذ أكثر من ثلاثة عقود . وهذه الظروف تجعل من المناقشة التي نشرع فيها الآن أمرا أكثر إلحاحا وأهمية .

وأثناء مناقشة ذلك البند في العام الماضي ، ظهر بما لا يدع مجالا للشك أن ما عرضه وفدي على الجمعية لكي تنظر فيه ، لم يكن شأنا من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة ، ولا قضية ثنائية بين ذلك البلد وبين كوبا - كما زُعم على سبيل الخداع - وبالتالي ليس من المناسب أن تنظر فيه الأمم المتحدة .

كانت ، ولا تزال في الواقع ، سياسة ، تنفذها الولايات المتحدة انتهاكا لأبسط التزاماتها الدولية وبما يلحق الضرر لا بسيادة وحقوق كوبا وحدها ، وإنما أيضا بمواطني الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ككل . وقد استحال عليهم أن ينكروا ما هو واضح ألا وهو : أن هذه السياسة تستهدف مد سلطة الولايات المتحدة القانونية خارج حدودها الوطنية بحيث تجبر كوبا وغيرها من الدول ، علاوة على الشركات والأفراد خارج أراضي الولايات المتحدة ، على الامتثال لقرارات واشنطن السياسية .

والواضح أن هذا السلوك ينبع من الرغبة في فرض نظام سياسي واجتماعي واقتصادي على الشعب الكوبي على هوى الولايات المتحدة وباختيارها هي ، وأساسا ، لكي تعيد فرض سيطرة الولايات المتحدة التي مارستها على كوبا في أحلك فترات تاريخنا .

وفي رأي بلادي أن استئناف المجتمع الدولي لمناقشة سلوك أكثر البلدان تقدما على وجه الكرة الأرضية في مواجهة أمة مجاورة صغيرة ، ليس من قبيل الممارسة الخطابية ، وبالقطع ليس ممارسة دعائية كما زعم .

إن الحصار أخطر شكل من أشكال العدوان المتنوعة التي تشنها الولايات المتحدة ضد كوبا . وهو عمل لا أخلاقي يستهدف على نحو منهجي تعريض بلد بأسره للمحن والجوع في انتهاك صارخ لحقوق الانسان والحقوق السياسية والاجتماعية لشعبه .

إنه إنكار لحقنا في التنمية ، وفي تقرير المصير الوطني ، وفي ممارسة سيادتنا ؛ وهو خرق لقواعد التعايش الاساسية بين البلدان المتحضرة ، ولمبادئ ميثاق سان فرانسيسكو . وهو أسوأ الامثلة المعاصرة لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الاغنياء والفقراء في عالم مصمم وفقا لنزوات الاقوى .

إن شبكة التشريعات المناهضة لكوبا التي نسجت خيوطها ثمان من حكومات الولايات المتحدة الامريكية على مدى ما يزيد على ٣٠ عاما ، أثرت تاثيرا سلبيا على اقتصاد بلدي . ونتيجة للتشريع الذي أصدرته الولايات المتحدة ، حرمت كل الواردات والصادرات بين البلدين ، وكذلك أي عقود بين مواطني البلدين أو مع أي مواطنين تابعين لبلدان ثالثة يقيمون في كوبا ، وحظر تقديم أي خدمات ، وأي تحويلات مالية ، وأي تدفق للمعلومات العلمية أو التكنولوجية .

إن هذا التشريع الذي اعتمدته الولايات المتحدة يقيد حرية مواطنيها في السفر إلى بلدي ؛ ويحظر على طائرات الولايات المتحدة الهبوط في كوبا ، بغض النظر عن هوية البلد الذي أقلعت منه هذه الطائرات ؛ ويفرض قيودا غير قانونية - في جملة أمور - على الخطوط الجوية الكوبية في عملياتها التجارية ، بما في ذلك استخدام الممرات الجوية القريبة من الولايات المتحدة . ونتيجة لتشريع الولايات المتحدة ، فُرضت قيود قاسية على عمليات الشحن ، انتهاكا لمبدأ حرية الملاحة ، بل وبتفان جدير بقضية أفضل ، وتجرى عملية كشفية دقيقة للكشف عن وجود أي مكونات أو مواد خام كوبية المنشأ في السلع التي تستوردها الولايات المتحدة من بلدان ثالثة .

وقائمة كل الاجراءات القمعية التي تتألف منها هذه السياسة لا نهاية لها . وحتى إذا كانت تلك الاجراءات ذات طبيعة ثنائية خالصة ، كما يُزعم زورا . فمن شأن هذه الاجراءات أن تشكل سجلا مشينا للاستخفاف بالقواعد العالمية للقانون الدولي ، ناهيك عن أبسط الاعتبارات الاخلاقية .

ولا يمكنني أن أتخيل أي تبرير عملي أو إيديولوجي لهذه الاجراءات . في عام ١٧٧٦ ، رأى آدم سميث في مؤلفه المشهور ، "بحث في طبيعة ثراء الدول وأسبابه" ، أن :

"التجارة توحد بين الشعوب أكثر مما تفرق بينها" .

بل وفي عصر سابق لذلك ، قال البارون شارل دي مونتيسكيو ، إن التجارة توحد بين الامم ، لان تأثيرها الطبيعي يميل نحو السلم .

ومنذ البداية كانت طبيعة إجراءات الولايات المتحدة ، وهو ما يراه وفدي دائما ، تتجاوز كثيرا حدود قرار له آثار ثنائية محضة . ولدينا من القوانين والامثلة ، منذ الستينات ، ما يكفي ويزيد لكي نبرهن على أن هدف حكومة الولايات المتحدة ، ذا الاولوية ، كان دائما فرض قراراتها المتعلقة بكوبا على بلدان ثالثة .

إن العواقب المترتبة على هذه السياسة بالنسبة لبلد متخلف ، بلد صغير المساحة كثيف السكان ، مستعمرة سابقة ظلت حتى سنة ١٩٥٩ تعتمد على اقتصاد الولايات المتحدة ، لا يمكن حصرها .

لم يسلم من عواقب الحصار أي عنصر اقتصادي أو اجتماعي واحد من عناصر وجود كوبا . فقد كان المقصود به منذ البداية ، إعادة توجيه كل تجارة البلد قسرا صوب أسواق مختلفة وأكثر بُعدا ، وحظر الوصول إلى مصادر التكنولوجيا المعروفة والقريبة ، والقطع المفاجئ لكل الروابط المالية التقليدية .

وليست هذه بيانات مجردة . فلكي نستعيض عن القاطرات المصنعة في الولايات المتحدة والتي نستخدمها في صناعة السكر ، ولتعديل قضبان السكك الحديدية نتيجة لذلك ، اضطرت كوبا إلى استثمار ٤٨٠ مليون دولار . وفي ظل الظروف الجديدة ، بلغت تكلفة المعدات التي اضطررنا إلى شرائها لزراعة قصب السكر ، ما يقدر بنحو ٣,٦ بليون دولار . إن تسعة آلاف جرار مصنع في الولايات المتحدة ، و ٥٨٠ حاصدة أرز ، وعشرات الآلاف من وحدات أخرى من المعدات الزراعية ، أصبحت عديمة الفائدة نتيجة للحصار . وكانت الخسارة ١٠٠ مليون دولار ، وبلغت الخسائر في صناعة النيكل ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون دولار ، وفي صناعة الكهرباء كانت الخسائر ١٢٠ مليون دولار ، وبلغت في النقل الميكانيكي نحو ١٠٠ مليون دولار .

والحصار يعني خسائر لا تقل عن ٣,٨ بليون دولار في صناعة السياحة . فقد بلغت تكاليف استئجار السفن التي تجاوزت المتوسط نتيجة للقيود التي فرضتها الولايات المتحدة ، ما لا يقل عن ٣٧٥ مليون دولار .

كما أن الطيران المدني ، والاتصالات الهاتفية ، وشراء الادوية والمواد الغذائية ، وحقوق الملكية الفكرية ، والانشطة الرياضية ، والحصول على الدراية التكنولوجية ، ووصول السكان إلى السلع والخدمات ، وإمكانية إقامة الاتصالات الثقافية المتبادلة بين الولايات المتحدة وكوبا ، والعديد من المجالات الاخرى في حياتنا الوطنية ، تاثرت جميعها بهذا الواقع القاسي لهذا الحظر بكل أنواعه .

إن أية حسابات ستكون بالضرورة ناقصة ، ولكن أحدث الدراسات تقدّر أن الخسارة المادية التي تعين على الشعب الكوبي أن يتكبدها على مدى ما يزيد على ٣٢ عاما نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ـ لا تقل عن ٣٨ بليون دولار .

إن الاجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في العام الماضي لا تؤكد فحسب كل البيانات التي ذكرتها ، وإنما أيضا تضيف عددا آخر من العناصر التي تعد بعض جوانبها أشد إضرارا حتى بمصالح المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز عددا من الحقائق ، وأن أطرح بعض الخواطر الموجزة .

طوال السنة الماضية بأكملها ، عكفت الحكومة الجمهورية وكونغرس الولايات المتحدة على النظر في مبادرة تتعلق بالطرق والوسائل الممكنة لإحكام الحصار ، واستمر النقاش حول هذه المبادرة ، أملا في أن يؤدي القطع المفاجئ لروابط كوبا الاقتصادية والتجارية مع بلدان المجموعة الاشتراكية البائدة ـ إلى تهيئة الفرصة لتحقيق الهدف المنشود ، وهو إحداث إنهيار في الاقتصاد الكوبي ، وتوليد ضغوط سياسية داخلية في كوبا من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة ، وإجبار بلدي على قبول ما تمليه عليه واشنطن . وبينما كانت تتبلور في الكونغرس عدة اقتراحات في شكل تشريع موحد ، أصدر الرئيس بوش في ١٨ نيسان/ابريل أمرا تنفيذيا يحظر دخول السفن

التابعة لبلدان ثالثة إلى موانئ الولايات المتحدة إذا كانت ترتبط بعلاقات تجارية مع كوبا . وفي هذا السياق ، على سبيل المثال ، رفضت سلطات الولايات المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر التصريح لشاحنة ترفع علم اليونان تنقل أرزا صينيا إلى كوبا ، بدخول خليج لونغ بيتش بكاليفورنيا لإجراء إصلاحات بها .

وقد أدخل الأمر التنفيذي أيضا قيودا إضافية على إرسال مجموعات لوازم المعونة الانسانية التي يقدمها إلى كوبا مواطنو الولايات المتحدة .

وقد أعرب الرئيس بوش ، في بيانه الذي أعلن فيه ذلك القرار ، والذي يشير فيه إلى المناقشات التي كانت تجري في نفس الوقت في الكونغرس ، عن معارضته لبيع الأدوية ، والتبرع بالمواد الغذائية إلى المؤسسات الكوبية الرسمية . وقد أنهى بيانه بالإعلان التالي :

(تكلم بالانكليزية)

"وستواصل حكومتي الالحاح على الحكومات في جميع أنحاء العالم لاقناعها بضرورة عزل نظام كاسترو اقتصاديا . وسنعمل معا على إحلال عهد جديد من الحرية والديمقراطية في كوبا" .

(تكلم بالاسبانية)

وبهذه الكلمات أكد مجددا عزمه على الاستمرار في تجاهل سيادة كوبا ، وسيادة بقية المجتمع الدولي ، بما في ذلك الكثير من حلفائه ذاتهم .

وقد أصبح ذلك الهدف حقيقة واقعة ، أخذت شكلا غير مألوف ، عندما تمخضت المناقشات بين الكونغرس والحكومة في نهاية الأمر عن إصدار مسخ قانوني بشع يعرف باسم "قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢" ، الذي أقره الكونغرس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ، ووقعه الرئيس بوش في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ، أي منذ ٣٢ يوما بالضبط . إن الوصف الكامل للمقت القانوني والسياسي الذي يمثله ذلك القانون من

شأنه أن يستنفد أكثر من مجلد ، وربما يتطلب تكريس جهود العديد من المحامين والاخصائيين في مجال الاختلالات السلوكية . ويظهر موجز ذلك القانون وأهدافه وآثاره ، في المرفق الملحق بالوثيقة A/47/654 ، والذي أتيحت الفرصة لجميع الوفود لان تتفحصه . واحتراما لذكاء هذه الجمعية ، لن أحاول أن أكرر هنا محتويات ذلك الموجز . ومع ذلك ، فقد تكون بعض التعقيبات هنا ضرورية .

أول ما يتبادر إلى الذهن هو طبيعة هذا الذي يسمى قانونا غير المشروع والمناهض للعدالة . فهو ، من عنوانه حتى نهايته ، ينضح بالازدراء المطلق لأبسط الالتزامات الدولية لأية دولة - وهي الولايات المتحدة في هذه الحالة - في مجتمع الأمم المتحضرة الذي تنظمه قواعد ومبادئ وصكوك قانونية معروفة ومقبولة عالميا . ويصف مرفق الوثيقة السالفة الذكر (A/47/654) بوجه عام سبع طرق مختلفة ، ينتهك فيها واحد أو أكثر من أحكام ذلك القانون انتهاكا صارخا المعايير الأساسية للقانون الدولي .

باختصار ، تتعلق هذه الانتهاكات بأهداف وطبيعة السياسة تجاه كوبا التي حدد معالمها هذا القانون ، والحظر المفروض على فروع شركات الولايات المتحدة التي تعمل في بلدان ثالثة وتتاجر مع كوبا ؛ والقيود والاجراءات الثأرية التي ستطبق على عمليات الشحن من بلدان ثالثة تتاجر مع كوبا - وتضم الاحكام السالفة الذكر الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بوش في ١٨ نيسان/ابريل الماضي لتحقيق - نفس الغايات - واستعمال التخويف وفرض الجزاءات ، على سبيل الانتقام ، ضد بلدان ثالثة تبقي على علاقات تجارية مع كوبا ؛ والحصار الدائم على شحنات الأدوية والأغذية إلى كوبا ؛ وتمويل حكومة الولايات المتحدة مجموعات في كوبا تعارض النظام السياسي الحالي في بلدي .

وإذا دُرس النص بعناية ، فسيتبين منه أنه يقوض عمليا جميع معايير أو مبادئ القانون الدولي الاساسية التي تشكل دعائم هذه المنظمة . وهو يتضمن أيضا بعض صياغات خبيثة لا نظير لها ، مغلفة بلغة منمقة ، مطابقة لعقلية الجزّرة والعصا ، التي استعملها مروجو هذا التشريع للرد على معارضيهم العديدين ولإقناع السذج بالسخاء والتوازن المزعومين لهذا القانون . والواقع ، لا توجد كلمة واحدة في القانون إلا وتستهدف إخضاع الشعب الكوبي إخضاعا غير مشروط .

وفي الحقيقة ، يمكن للمرء أن يرى أن هذا كان جوهر سياسة الحصار التي تنفذ ضد كوبا . ومع ذلك ، فإن هذا القانون الجديد يعود إلى الاجراءات التقييدية التي

جربت في الستينات والتي لا ينبغي أن يتصورها أحد بعد ثلاثين عاما ، في عالم لم يعد فيه تناقضات بين الشرق والغرب ، وفي وقت يجري فيه التهليل بميلاد "نظام جديد" .

ومع ذلك ، فإن ما يدهشنا حقا ويتجاوز كثيرا أهمية أية أحكام بعينها من القانون ، هو أن كونغرس الولايات المتحدة والرئيس بوش ، باعتمادهما هذا القانون ، قررا بالفعل وأعلنا صراحة أن انتهاك القانون الدولي هو قانون الولايات المتحدة .

هل بوسع المجتمع الدولي المُجتَمِع في هذه المنظمة أن يعير آذانا صماء لهذا التحدي ؟ أليس هذا كافيا لإقناع أكثر المتشككين بمدى خطورة الخطأ الذي سيرتكب إذا جرى تجاهل هذه الغطرسة وتركت دون رد مقابل ، وخطورة العواقب التي ستترتب على ذلك ؟

ليس من الأخلاق في شيء أن يلجأ هذا القانون إلى القسر ، بغية تجريد الشعب الكوبي من حقوقه الأساسية ، من خلال تطبيق نظام معقد من عمليات التقييد والحظر والتهديد والجزاءات على الحكومات والشركات والمواطنين الأجانب ، وعلى شركات ومواطني الولايات المتحدة نفسها .

في الحالة الأولى ، فإن النية هي تطبيق القانون عن طريق تجاوز حدود الولاية الوطنية لسلطة الولايات المتحدة القضائية ، وهو أسلوب أصبح مؤخرا محببا لدى السلطات في ذلك البلد . وقد رفض عدد من الدول هذه المحاولات ، عن صواب ، وعلى أساس يُدحض من القانون الدولي ، قبل وبعد إصدار القانون . اسمحوا لي ، على سبيل المثال ، أن أقتبس باختصار فقرتين متتاليتين من بيان صحفي أصدرته المجموعة الأوروبية في ٨ تشرين الأول/اكتوبر - أي قبل أسبوعين من إصدار الرئيس بوش للقانون - شجعته فيه على نقض القانون والحيلولة دون دخوله حيز التنفيذ . وفيما يلي نص الفقرتين :

"دأبت المجموعة الأوروبية على المجاهرة بمعارضتها قيام الولايات المتحدة من جانب واحد بتوسيع نطاق التدابير التي تنفذ سياساتها الخارجية أو سياساتها للأمن الوطني ، لتشمل التجارة .

"أثناء العامين الماضيين سجلت المجموعة الاوروبية ، مع دول أخرى مثل كندا ، معارضتها للمبادرات التشريعية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا . فهذه الاجراءات سيلزم تطبيقها خارج حدود الولاية الوطنية للولايات المتحدة ، انتهاكا لمبادئ القانون الدولي العامة ولسيادة الدول المستقلة ."

(تكلم بالاسبانية)

بعد نداء من هذا القبيل ، هل يمكن تبرير تحدي الولايات المتحدة للمجتمع الدولي - كما يقترح البعض - باعتبارات سياسة داخلية أو انتخابية ؟ يعتقد وفدي أن الأمر أبعد من ذلك ، وأنه لا يجوز النظر إلى هذا التجاهل للقانون الدولي على أنه مسألة عابرة ، بل مقدمة لنوايا في منتهى الخطورة ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون يقظا في مواجهتها .

إذا كان لا يزال هناك من يشك في أن حكومة الرئيس بوش تصرفت وهي على وعي كامل بالمواقف التي اتخذتها إزاء التزاماتها الدولية ، فإنني أقترح عليه أن يقرأ ، في سجلات كونغرس الولايات المتحدة ، عملية مناقشة واعتماد هذا القانون ، ودراسة الشهادات التي أدلى بها محامون بارزون وأساتذة جامعات مشهورة في الولايات المتحدة ، وأعضاء في كونغرس الولايات المتحدة ذاته ، ساقوا حججا متنوعة وجوهرية تتصل بالتناقش الصارخ بين هذا القانون والقانون الدولي ، والحقوق الدستورية لمواطني الولايات المتحدة ، والمصالح الاقتصادية للمزارعين ورجال الاعمال في هذا البلد .

بوسعي أن أقتبس هنا عددا من هذه الآراء المثيرة للاهتمام أو مختلف البيانات التي أعلنتها حكومات عديدة بالنسبة لهذا التشريع ، ولكنني سأقتصر على الاقتباس من شهادة واحدة بليغة جدا . قبل ما يزيد قليلا على عامين ، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، رفض الرئيس بوش الموافقة على قانون بعنوان "قانون تعديلات الصادرات

الشامل" ، حيث اعتبره مضعفا لسلطة الرئيس فيما يتصل بالسياسة الخارجية . وفي تعليقه على الفرع ١٢٨ من القانون ، المتصل بحظر الاتجار مع كوبا على فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة ، قال في "مذكرة الرفض" :

"ستطبق قوانين الولايات المتحدة على مناطق خارج حدود ولايتها الوطنية مما يجبر الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية على الاختيار بين مخالفة قوانين الولايات المتحدة أو قوانين البلد المضيف" .

ولا حاجة إلى مزيد من التعليقات .

إذن ، ما الذي يمكننا أن نقوله عن هذا القانون الجديد بالنسبة لكوبا ؟ فعنوانه غير المناسب ، "قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢" يعلن فعلا وبالأحرف الكبيرة عن نواياه التدخلية . ويبدو أنه ، عندما يتكلم عن كوبا ، لا يشير إلى الدولة ذات السيادة والمستقلة التي أفخر بتمثيلها ، وإنما إلى إقليم أو جزء من ممتلكات الولايات المتحدة ، مثل ولاية ماساشوستس أو مدينة نيويورك ، مع أن واشنطن في الحقيقة لا تحاول أن فترض إرادتها بهذه الطريقة حتى في هذه المناطق . إن ما تحاول بخداع أن تخصه للشعب الكوبي هو ببساطة الخضوع وحق مواطنة من الدرجة الثانية ، وبالتالي ، تكشف صراحة عن نواياها الراسخة والمتأصلة في التدخل فيما تعتبره سلطات الولايات المتحدة "جيرانها إلى الجنوب" .

يتخلى هذا القانون عن جميع الذرائع السابقة التي استعملوها حتى وقت ليس ببعيد لكي يخفوا ، تحت قناع السياسة الخارجية أو الأمن الوطني ، هدفهم الحقيقي الوحيد وهو إعادة فرض النير على كوبا ، الذي تحرر منه شعبي ، ما دام الحصار المفروض عليه من جانب من سبق أن قمعه بالقوة باقيا .

لهذه الأسباب ، قارن بحق عديدون ، في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى ، بين هذا القانون ، الذي عرف في مرحلته التشريعية بتعديل توريسلي ، وقانون آخر ذي طبيعة مماثلة ، هو تعديل بلات ، الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على دستور كوبا

في عام ١٩٠١ كشرط مسبق لإنهاء احتلالها العسكري للجزيرة ، والذي منحت بموجبه نفسها حق التدخل في كوبا ، وجردت بلدي من جزء من أراضيه ولا تزال تحتله بصورة غير شرعية في خليج غوانتانامو الكوبي . إن لاورفيل بلات وروبرت توريسيلي نفس القيمة تماما بالنسبة لشعبي : إنهما لاغيان وباطلان تاريخيا وقانونيا وقبلهما أعلن ، الكولونيل الحاكم فاليريانو ويلر في عام ١٨٩٦ سياسة الارض المحروقة وإعادة تكديس السكان ، القريب جدا من الاقتراح الحالي لحكومة بوش ، إلا أنه لم يتمكن من تحطيم توق الشعب الكوبي الملّح إلى الاستقلال .

ولكن هذا القانون له نطاق أبعد من أوامر ويلر ومن ابتزاز بلات . عندما فرض بلات على كوبا في عام ١٩٠١ كانت كوبا أمة معزولة وخاضعة للاحتلال العسكري للولايات المتحدة ؛ ولكنها اليوم أصبحت دولة حرة لها صلات مع بقية العالم ، ومن ثم . ففي محاولة إخضاع كوبا من جديد ، تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون المجتمع الدولي أو إذعانه . وهذا تماما ما يحاول هذا القانون أن يفعله ، عن طريق اتخاذ إجراءات قسرية ضد أطراف ثالثة .

وفيما يتعلق بعنصر تجاوز حدود الولاية الوطنية الذي هو سمة هذا القانون على نحو لا يرقى إليه شك . اسمحوا لي أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن التعبير الأصلي لتجاوز حدود الولاية الوطنية في تشريع الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بالحصار ، مستمد من محاولات قامت بها واشنطن لتقرير الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكوبا ، التي لم تكف واشنطن عن محاولة إخضاع سيادتها للولاية القضائية للولايات المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أضيف أنه فيما يتعلق بكوبا فإن تجاوز حدود الولاية الوطنية ليس ظاهرة حديثة ، ولكنه سمة ظاهرة في سياسة الحصار منذ بدايتها ، هي تتضمن الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة ، منذ عقود ، لضمان تعاون بلدان أخرى مع تلك السياسة . ووجه الخلاف هو أن الخروج على حدود الولاية الوطنية ، يعلن الآن ، عن طريق صيغة قانونية مزيفة بشكل أكثر صراحة ويمتد على نحو أكثر علانية إلى البلدان الأخرى التي لها صلات مع كوبا ، بغض النظر عن شرعية هذه الصلات .

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا كان دائما سياسة تثيرها نية في الإبادة الجماعية ، وتهدف إلى إخضاع الشعب الكوبي عن طريق الجوع والحرمان المحرض عليه عمدا . وقد تمكنت كوبا لسنوات طويلة من تخفيف آثار تلك السياسة عن طريق معاملاتها الخارجية والعلاقات الاقتصادية والتجارية التي أقامتها مع البلدان الاشتراكية التي وصلت تعاملاتها معها إلى ٨٥ في المائة من تبادلاتها التجارية .

ونتيجة للانهيار الاخير في هذه العلاقات ، أصبحت كل التجارة الخارجية لكوبا تتعرض الآن للآثار الضارة لسياسة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة ، التي تعمل حكومتها دون هوادة على تعويق كل عملية تجارية تجريها بلادي ، وعرقلة وصول بلادي إلى مصادر التمويل الخارجية ومنع احتمال اشتراك رأس المال الاجنبي في تمويل مشروعات التنمية في كوبا .

ولئن كانت هذه السياسة غير الاخلاقية وغير الشرعية وغير الانسانية لم تتمكن ، ولن تتمكن ، من كسر إرادة كوبا ، فإنها في ظل الظروف الراهنة تلحق أضرارا خطيرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وبالمستويات الاستهلاكية والمستويات العامة لمعيشة الشعب الكوبي .

ومما له أثر ضار بصفة خاصة ، الحصار المفروض على المواد الغذائية والادوية ، والذي يضطر كوبا إلى شراء السلع الاساسية الحيوية من أسواق بعيدة بأسعار تزيد بما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسعار العادية . ولقد أوضح أكثر من مشارك في حلقات الاستماع التي عقدها كونغرس الولايات المتحدة قبل اعتماد هذا القانون ، أن أكثر من ٩٠ في المائة من السلع التي تستوردها كوبا من جهات فرعية تابعة للولايات المتحدة تقع في بلدان أخرى - وهي سلع يمنع هذا القانون استيرادها - كانت أساسا من السلع الغذائية والادوية . ويعرف جميع الممثلين أن الضرر الاكبر لهذه السياسة غير الانسانية تعاني منه أكثر قطاعات السكان ضعفا ، وهي قطاعات المسنين والمرضى والاطفال .

ولدي هنا قائمة جديدة بالحجج ، سلسلة جديدة من "نقاط الحديث" التي تحاول بها حكومة الولايات المتحدة ، مرة أخرى هذا العام ، عن طريق استخدام حجج خادعة وضعيفة أن تعترض على نظر الجمعية العامة للبند ٣٩ من جدول الاعمال الذي نتناوله اليوم . ومرة أخرى تحاول حكومة الولايات المتحدة أن تمنع هذه المنظمة من تنفيذ واجبها الذي لا مفر منه ، باتخاذ موقف بشأن إساءة الاستعمال الوحشي للقانون الدولي ولكل المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة ، والمتمثلة في فرض الحصار ضد كوبا .

إننا نعي تماما المزاعم التي تطلقها الولايات المتحدة في عدد من العواصم لتنفيذ هذا الغرض والتي تحمل رسالة يمكن تلخيصها في عبارتين "اطلقوا أيدينا لإخضاع كوبا . إن كوبا تابعة لنا" .

أعتقد أنه من الواضح للجميع ، أننا في كوبا نفكر بطريقة مختلفة تماما ، وأعتقد أن الجمعية العامة وكل دولة من دولها الاعضاء سترفض السماح بهذا الانتهاك الصارخ للمبادئ الرئيسية التي توحدنا جميعا في هذه المنظمة ، أو بأن يحل محلها "قانون الغاب" .

وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد ، ولكنني ، بعد أن أشرت إلى الحصار المفروض على المواد الغذائية والادوية ، أود أن أتوقف لحظة عند إحدى فقرات "نقاط الحديث" التي أشرت إليها ، والتي تحاول حكومة الولايات المتحدة فيها أن تخفي الحقيقة ، بل وأن تعرض هذا الجانب المشين من سياستها على أنه دليل على كرمها إزاء كوبا . ولن أشير إلى كل الحيل وأنصاف الحقائق والاكاذيب التي تتألف منها هذه الفقرة .

إن الوثيقة A/47/654 تتضمن معلومات ستمكن الممثلين من استخلاص استنتاجاتهم الخاصة . وأود ببساطة أن أسترعي انتباه هذه الجمعية إلى مقتطفات من القرار الذي اتخذته ، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، منظمة في الولايات المتحدة تسمى الرابطة الامريكية للصحة العامة ، فيما يتعلق بالقانون الذي أصدرته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا . فالفقرة الاخيرة من الديباجة نصها كما يلي :

"وإذ تلاحظ أن الرابطة الامريكية للصحة العامة قدمت شهادة بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب في الولايات المتحدة ، وبتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ أمام اللجنة الفرعية لنصف الكرة الغربي ، التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، تحث فيها الكونغرس على أن يرفض هذا المشروع باعتباره محاولة للهجوم على صحة ورفاه شعب بأكمله" .

وبالمثل ، تذكر الفقرة الاولى من منطوق القرار ما يلي :

"إن الرابطة الامريكية للصحة العامة تحث الرئيس الجديد والكونغرس على رفع هذا الحصار وإصدار تشريع يلغي 'قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢' ، باعتباره قانونا محطما للشعبين الكوبي والامريكي" .

نستنتج مما سبق أن هذه المنظمة المرموقة التي تضم في عضويتها أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المهنيين الصحيين ، وزعماء المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة ، لا توافق على الاطلاق على مواقف حكومتها وما تقدمه من حجج .

وعلى غرار الرابطة الامريكية للصحة العامة ، فإن عددا متزايدا من قطاعات الرأي العام الدولي بدأ يدرك أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يعتبر جريمة ضد الانسانية ، وانتهاكا وحشيا وصارخا ومستمرا ومتعمدا لحقوق الانسان الاساسية للشعب الكوبي .

وفيما يتعلق بالحجج الجديدة التي صاغها وفد الولايات المتحدة ، فلابد لي أن أعترف أن صيغة هذا العام أقل سخفا ، ربما لانهم روعوا بالطريقة الفجة التي هددت بها الولايات المتحدة بلدانا أخرى في العام الماضي . وفيما عدا ذلك ، وباستثناء ما يقتضيه المنطق من التحديث المطلوب لإضافة عام آخر من أعمال العدوان ضد كوبا ، فإن النص الجديد يستخدم نفس الحجج الواهية المستخدمة في النص السابق .

وأعتقد أن قليلين سيقتنعون اليوم بالحجة القائلة بأن البند الذي نناقشه اليوم هو ببساطة مسألة ثنائية بين كوبا والولايات المتحدة ، وأن الامم المتحدة وجمعيتها العامة ليسا المحفل المختص بتناول هذه المسألة . وبالمثل ، فإنني أعتقد أن الحجج التي تستهدف فصل القانون الذي أعلنه الرئيس بوش بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ، عن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٣٠ عاما باعتبارهما أمرين مختلفين حجج غير فعالة .

لهذا السبب لا أرى من الضروري أن أضيع الوقت في تفنيد هذه الحجج ، وسأكتفي باقتباس فقرة أخرى من بيان الرئيس بوش بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ السابق الإشارة

إليه ، وسأترك له مهمة دحضها . وربما يكون رئيس الولايات المتحدة قد أدرك سوء التفسير من جانب بعض التابعين له ، وفي محاولة لتوضيح الأمور قال ما يلي بهذه المناسبة :

"إنني أثق في الكونغرس وألتزم بالعمل معه في هذه الدورة لسن "قانون للديمقراطية الكوبية" يكون أقوى وأكثر فعالية ، لإحكام المقاطعة وسد أي ثغرات غير مقصودة ..." .

إنني آمل ألا يدع هذا النص الصادر عن مصدر مرجعي موثوق ، مجالا للشك في أن "نقاط الحديث" خاطئة .

إن "نقاط الحديث" تقول أيضا إن كوبا تحاول أن تحوّل انتباه العالم عن فشل نظامها . هل يمكن أن يعتبر فشلا أن كوبا تقاوم الهجوم الوحشي من جانب الولايات المتحدة من أكثر من ثلاثة عقود ، ولا تزال تقاوم حتى الآن على الرغم من الظروف المناوئة السائدة ؟ هل يمكن أن يعتبر فشلا أنه على الرغم من الحصار ، لم يمت شخص واحد من الجوع في كوبا ، ولم يُتخل عن شخص واحد مقارنة بمجتمع الولايات المتحدة "الناجح" ؟

وهل من قبيل الفشل أن كوبا تمكنت حتى الآن من تحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية في العالم والاحتفاظ بهذا المستوى ، بالرغم من العوائق الخطيرة التي خلقها الحصار المفروض على الأدوية والمواد الغذائية من جانب الولايات المتحدة ؟ وهل يُعد فشلا تحقيق مستوى عال من التطور العلمي والثقافي ، وبناء مجتمع يقوم على التضامن الانساني ، وإزالة التمييز العنصري واستئصال البطالة والامية ؟ وهل من الممكن أنهم ، بسبب هذه الاعتبارات ، يحاولون العودة بنا الى العبودية والفقر والجوع والجهل ، وأنهم لهذا السبب يبقون على الحصار ضد كوبا ويعملون كل ما في وسعهم لتعزيزه ؟ وحيث أنني أحترم ذكاء الحاضرين في هذه الجمعية ، بل احترم ذكاء ممثلي الولايات المتحدة ، فسأترك لكل واحد هنا أن يجيب عن هذه الأسئلة وفقا لما يراه أو تراه ؟

وأخيرا ، فإن كوبا متهمة بمحاولة إساءة استخدام الامم المتحدة من أجل أغراضها الشريرة . ولا شيء أكثر من هذا يبعث على الضحك . إن كل واحد هنا وفي إي مكان آخر يعلم مَن الذي يحاول أن يجعل الامم المتحدة مبنى ملحقا بوزارة خارجيته ، وما الهدف من وراء ذلك .

الآن ، وفيما يتعلق بالحجج المضللة التي تسوقها الولايات المتحدة ، أود فقط أن ألتمس رأي الجمعية فيما يتعلق بالأسئلة التالية : إلى أين يمكن أن يتوجه بلد صغير يعاني العدوان وتمسك بخناقه دولة كبرى خلافا لحكم القانون ، إذا لم يتوجه إلى الامم المتحدة ؟ وهل يترك هذا البلد رهن إرادة الدولة التي تهاجمه وتعمل على خنقه ؟ ألا يكون هذا معادلا للتنكر لهذه المنظمة وإعطاء الامم القوية سلطة فرض ارادتها على الضعيف ؟ وهل يتماشى مثل هذا الموقف مع النظام الشرعي الذي تقوم عليه العلاقات الدولية المعاصرة ؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستجعل الاعضاء ، من غير شك ، يفهمون لماذا عرضت كوبا هذه المسألة على الامم المتحدة ، بالإضافة إلى فهم الاسباب التي من أجلها تحاول حكومة الولايات المتحدة الحيلولة دون أن تنظر الجمعية العامة في البند ٣٩ من جدول الاعمال .

وفي حالتنا ، فإننا قمنا أيضا بعرض هذه القضية على الامم المتحدة لأننا نؤمن بدورها وبما تمثله بالنسبة لشعوب العالم ، ولأننا نثق بالتضامن الدولي في مواجهة

الظلم الذي يمارسه بلد متغطرس بقدر ما هو قوي . ونؤمن بأن الملايين ، بل عشرات الملايين من الشرفاء في أنحاء العالم ، وفي الولايات المتحدة نفسها ، والعديد من الشخصيات والدول والمنظمات يطالبون بقوة متزايدة بوضع حد لهذا الظلم ويتطلعون بأمل إلى هذه المنظمة . ونعلم أيضا أن هذا الجهد لن يستنفد حتى يستعاد القانون ، حيث أنه لا شيء يحفز الجنس البشري أكثر من الإلحاح على رفع الظلم .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أشير إلى أن بلدي يفهم تماما أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة المتعلقة بالمسألة التي ننظر فيها اليوم تقع على الإدارة السابقة ، وأن ثمة إدارة جديدة في طريقها لتولي حكومة الولايات المتحدة . ونعرف أيضا أن هذه الإدارة السابقة هي الشامنة ، مع بعض الفوارق ، التي تواصل ، من حيث الجوهر ، سياسة الحصار ضد كوبا ، وأنها ستترك وراءها ، في هذا الصدد تركة ثقيلة .

لقد أضاعت أكثر من إدارة في الولايات المتحدة العديد من الفرص التي أتيحت في السابق لتصحيح هذا الظلم الذي نتصدى له اليوم . وبالرغم من ذلك ، فإننا نعتقد أن الإدارة الجديدة ستتوفر لها أيضا إمكانية تصحيح سياسة خاطئة ، ونتمنى أن تعقد العزم على ألا تهدر هذه الفرصة . فإذا ثبت أن هذا هو واقع الحال ، فإن كوبا ، في إطار الاحترام الصارم للقانون الدولي ، ستكون دوما على استعداد للبحث عن أفضل الحلول للمسائل الخلافية بين أمتينا .

وفي الختام ، أود أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.20/Rev.1 والذي أثق بأنه بحوزة جميع الاعضاء ، وهو مشروع القرار الذي يود وفد بلادي من الجمعية العامة أن تبت فيه اليوم .

وإنني أقوم بذلك نيابة عن أمة صقلها النضال من أجل هويتها واستقلالها . فتاريخنا الفتي والحافل بالنضال ، في نفس الوقت ، ضد امبراطوريتين قويتين ، لم يترك أي شك في نفوسنا . وبالنسبة لشعبنا هناك طريق واحد للحياة . لقد تعلمنا هذا من أبرز الشخصيات في هذه المعركة القاسية والعنيدة التي خاضتها أجيال عديدة .

إن أحد الآباء المؤسسين لأمتنا ، الذي استهل أول حروبنا من أجل الاستقلال في ١٨٦٨ ، والذي ترأس الجمهورية الثورية ، كارلوس مانويل دي سسبيدس - الذي يُعد بالنسبة لنا نحن الكوبيين ، "أبا لوطننا الأم" - قد علمنا منذ ما يزيد على القرن - نحن الكوبيين آنذاك وفي الوقت الحاضر - بأن "شعارنا كان وسيظل دوما : الاستقلال أو الموت . إن كوبا يجب أن تكون حرة ، بل ولا يمكنها أبدا أن تكون أمة مرة أخرى" .

السيد أرّيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض أمامنا ، يتمثل موقف فنزويلا في عدم التدخل في العلاقات الثنائية بين الدول ، أو الآثار التجارية الناجمة عن هذه الظروف . ومن الجلي تماما أن الأمر يعود إلى الأطراف كي تتفاوض وتحسم خلافاتها في محفل آخر وفي إطار ثنائي .

أما المسألة المعروضة الآن على الجمعية العامة فليست حالة من هذا النوع . بل على النقيض من ذلك ، فإن اعتماد تشريع من جانب كونغرس الولايات المتحدة ، بالموافقة على قانون يتضمن ما يسمى بتعديل توريتشلي ، قد أضفى على الحالة بُعدا متعدد الأطراف أساسا ، من حيث ادخاله قيودا وعقوبات من شأنها أن تترك آثارا على الحق السيادي في التجارة الحرة ، الذي يحق لجميع أمم العالم أن تمارسه . وإذا سمح للهيئات التشريعية في بلد معين باعتماد قوانين تتجاوز حدود ولايتها الوطنية ، فإننا عندئذ سنواجه سابقة غير قانونية ومشكوكا فيها ومن شأنها أن تشجع على ظهور اتجاه غير مقبول وغير مستصوب من جانب الهيئة التشريعية في أية دولة بأن تحاول العمل على إصدار تشريعات للعالم كله . ومع احترامنا الواجب لأي برلمان ديمقراطي ، يتعين علينا أن نعلن بوضوح أن هذه النهج لا تتفق والعملية العالمية لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين الدول ، وتتناقض في الواقع تناقضا صارخا مع عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي الذي أعلنته الجمعية العامة في ١٩٨٩ .

إن فنزويلا تلتزم بالتطبيق الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولمعايير القانون الدولي ، وبصفة أساسية ، للصكوك التي أصبحت الآن مصدرا للقانون . وهنا نود أن نسلط الضوء على قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ

في ١٩٧٠ والمعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة" ، والذي يؤكد على واجب كل دولة في الامتناع في علاقاتها الدولية ، عن ممارسة الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو غير ذلك من أشكال الإكراه ، ضد الاستقلال السياسي أو الاقتصادي لأية دولة أخرى .

لذلك يكون التسليم بممارسة السيادة القضائية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية أمرا غير مقبول من جميع جوانبه القانونية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية . إن النزاعات بين طرفين هي بالضبط نزاعات بين طرفين . أما افتراض إشراك المجتمع الدولي برمته بغية ضمان مصالح أحد الطرفين فهو أمر غير مقبول بتاتا .

ويؤكد وفد بلادي أن مشروع القرار المعروض على الجمعية الآن لا يتضمن أي مقرر خاص بالجوانب السياسية للعلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة . وما نناقشه هو الحق السيادي للدول غير الأطراف في صراع ثنائي يتعلق بحرية التجارة الحرة ، كما تكفلها أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . إننا لا نستطيع أن نفهم كيف يمكن لقانون وطني أن يرغم دولا أخرى ذات سيادة على انتهاك المعايير التجارية المنصوص عليهافي اتفاق الغات ذاته ، كما لا يمكننا قبول مثل هذا الوضع .

تؤيد فنزويلا ما قالته بلدان ومجموعات بلدان أخرى بشأن هذه المسألة من أنه لا بد من تمكيننا من ضمان حقوق كل الشركات الموجودة في أراضينا ، والتي تخضع - نتيجة لذلك - خضوعا تاما لتشريعاتنا الوطنية والالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلداننا .

وستصوت بلادي لصالح مشروع القرار ، لأن علينا التزاما بحماية سيادتنا القانونية ومصالحنا التجارية المشروعة ، وإلا فإنها ستدمر من جراء خضوعها لتشريع بلد آخر .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتسم البند الذي نناقشه بأهمية خاصة لحكومة المكسيك ، نظرا لأنه يتصل بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي .

إن السياسة الخارجية لبلادي تستند أساسا إلى الاقتناع بأن احترام القانون هو أفضل ضمان للسلم والوئام في التعايش بين الدول . إن مبادئ مثل المساواة في السيادة وتقرير المصير وعدم التدخل من جانب دولة ما في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كلها مبادئ تستهدي بها بلادي دوما في ممارستها لعلاقاتها الخارجية ، قد ارتقت إلى مصاف المبادئ الدستورية في المكسيك .

وفي مشاركتنا في أعمال الأمم المتحدة نلتزم التزاما كاملا بتعزيز القانون الدولي وتدوينه ، وهي مهمة تضحى أكثر إلحاحا في أوقات انعدام اليقين ، كتلك

الاوقات التي نعيشها حاليا ، والناجمة عن عملية تحول عميقة ذات أبعاد عالمية . ونحن مقتنعون بأن النظام العالمي الجديد للحرية والعدالة الذي يبنى تدريجيا على أنقاض المواجهة القديمة ثنائية القطب ، ينبغي أن يقوم على أساس احترام سيادة الدول والتقيد التام بالقانون الدولي . وقد أعرب وزير خارجية المكسيك عن هذا الرأي من هذه المنصة في المناقشة العامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عندما قال :

"إن القانون الدولي هو القوة الملزمة التي ستجعل من الممكن بناء نظام دولي حقيقي في نهاية هذا القرن . ومنظمتنا ينبغي أن تتولى ، برؤية واضحة وتفان وشجاعة ، القيادة العالمية في الدفاع عن القانون الدولي . واحترام الولاية القانونية الداخلية للدول هو أساس تعايشنا المتحضر والسلمي" . (A/47/PV.9 ، ص ٥٤ - ٥٥)

ولا يعد الدفاع المستمر عن القانون الدولي وتعزيز احترامه فحسب ملجأ للبلدان الضعيفة في مواجهة الاقوياء . كما لا يمكن أن يكون القانون الدولي أداة يستخدمها القوي على نحو انتقائي عندما تخدم مصالحه ، ثم يتجاهلها فيما بعد إذا ما تعارضت وتلك المصالح . وإذ نقف على مشارف قرن جديد يشهد نهاية انقسام العالم إلى كتل متناحرة من الامم ويتيح لنا الفرصة لإضفاء معنى حقيقي على مفهوم التعاون الدولي ، تعتقد المكسيك أن سيادة القانون الدولي يجب أن تكون التزاما أساسيا لكل الامم ، بغض النظر عن قوتها العسكرية أو مستوى تنميتها الاقتصادية .

وفي العلاقات بين الامم ، على غرار العلاقات بين الافراد ، يعد القانون عنصرا لا بديل له من عناصر الديمقراطية ؛ كما أن سيادة القانون يجب أن تجد لها تعبيرا يوميا في جميع مناحي حياة المجتمع .

أما في مجال التعاون الاقتصادي فإن ظروف الاقتصاد العالمي الجديدة ، التي تتسم بترابط قوي وتدريجي ، تفرض احتراما لا حدود له لحرية التجارية والملاحة ، وهي مبادئ نص على حمايتها في صكوك عديدة للقانون الدولي . والاستثناءات الوحيدة التي

يعترف بها هي الحالات التي تحدد وتنظم على نحو واضح في تلك الصكوك ذاتها أو في آليات للأمن الجماعي .

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبذل جهودا ضخمة على الصعيد الوطني للتغلب على تخلفنا وتحديث هياكلنا الاقتصادية والمشاركة في الاقتصاد العالمي على نحو أوسع نطاقا . وتستكمل هذه الجهود باصرارنا على تطلعنا إلى التقدم على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحرير التجارة الاقليمية . وهذه الجهود ، على غرار جهود سائر مجموعات البلدان النامية ، تتطلب بيئة عالمية مواتية تتضمن حرية كاملة للتجارة ، بمنأى عن المواقف الحمائية ، وتعمل داخل إطار قانوني من الاحترام المطلق لسيادة الدول وسلامتها الاقليمية .

وسترفض حكومة المكسيك دوما وعلى نحو حازم أية محاولة ترمي إلى تطبيق تشريع أية دولة أخرى في أراضيها لأن هذا من شأنه أن يكون انتهاكا للقانون الدولي . وبصفة خاصة ، عندما زعم بلد ما أن تشريعه ينطبق على تجارة المكسيك مع بلدان ثالثة ، وصفت حكومة بلادي هذا الموقف بأنه انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، ولا سيما مبدأ عدم التدخل . وبالتالي ، رفضت رفضا قاطعا صحة هذه المزاعم .

وتؤكد حكومة المكسيك أن قرار دولة ما بإقامة روابط تجارية مع دولة أخرى هو تعبير كامل عن سيادتها ، وبالتالي لا يخضع لإرادة دولة ثالثة . ويترك لحكومة المكسيك ، ولها وحدها ، أن تقرر - في ممارسة كاملة لسيادتها - البلد الذي ستدخل معه في علاقات تجارية وطرائق هذه العلاقات . لقد أوضحت المكسيك بجلاء تام - بإرادتها الحرة كما هو الحال في تقرير سياستها الخارجية - أن الانشطة التجارية وأنشطة التبادل التجاري التي تمارسها شركات مكسيكية أو شركات أنشئت في بلدنا ، يحكمها وسيظل يحكمها التشريع المكسيكي على وجه الحصر .

تلك بعض الملاحظات التي رأى وفدي أنها ملائمة للإسهام في هذه المناقشة ، التي نأمل أن تساعد في التركيز في هذا المحفل على تغليب القانون الدولي وسيادة الدول على المصالح الثانوية أو الاعتبارات السياسية .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يسع الجمعية العامة ، عند النظر في البند ٣٩ ، هذا العام إلا أن تأخذ في الحسبان التطورات الاخيرة الباعثة على القلق في بلدان مختلفة كثيرة . وفي هذا الصدد أعلنت حكومة البرازيل

"قلقها إزاء قيام حكومة الولايات المتحدة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، بسن تشريع يمد نطاق العقوبات المفروضة على الشركات الموجودة داخل الولايات المتحدة التي تتاجر مع كوبا ليشمل فروع الشركة الامريكية الموجودة في الخارج . ويفرض هذا التشريع قيودا إضافية ، مثل حظر الدخول إلى الموانئ الامريكية لمدة ١٨٠ يوما على السفن التي تكون قد زارت الموانئ الكوبية .

"وتقوم الحكومة البرازيلية حاليا بتقييم الآثار المترتبة عن هذا التشريع ، في ضوء القانون الدولي ومصالح الشركات البرازيلية ، على أساس أن العلاقات التي تربط الشركات المتواجدة في البرازيل مع بلدان ثالثة لا يحكمها إلا التشريع البرازيلي وحده ، أو الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها البرازيل أو قرارات المنظمات الدولية التي تكون البرازيل عضوا بها" .

إن انتهاء الحرب الباردة ، وزوال المواجهة بين الشرق والغرب ، والاتجاه القوي صوب إحلال الديمقراطية ، داخل الدول وفيما بينها ، أمور فتحت الابواب أمام حالة دولية متغيرة تحمل في طياتها فرصا متجددة للتفاهم والتعاون الدولي . وقد شجع هذا المناخ الدولي التوصل إلى حلول تفاوضية للصراعات المستعصية ، فضلا عن التغلب على الانحرافات التاريخية . وينسحب نفس الشيء على حالة كوبا . ومن شأن الحوار المتجدد أن ييسر التغيير ويساعد على حل المشاكل المعلقة وفقا للقانون الدولي .

وتمشيا مع هذه الروح ، فإن البرازيل على استعداد للتعاون لتمكين كوبا من التغلب بسهولة على مصاعبها الحالية في سلام وعدل وحرية وديمقراطية . ولا يزال هدفنا هو إعادة إدخال كوبا في النظام القائم بين البلدان الامريكية . وتعتقد الحكومة

البرازيلية بأن تهيئة مناخ قوامه الاحترام المتبادل والامتثال التام للقانون الدولي ، أمر يساعد على خلق الظروف اللازمة للتغلب على الخلافات الحالية التي تشوب العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة . ويحدونا الأمل في أن المداولات التي نجريها في إطار هذا البند ، وبشأن مشروع القرار المقدم من وفد كوبا بصدد ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية ، ستسير أيضا في هذا المناخ ، بحيث يتسنى بدء حوار بنّاء بفضل التفهم المتبادل والرغبة في التغلب على الخلافات .

لقد شاهدنا في جميع أرجاء العالم ظاهرة رأينا فيها الحواجز العقائدية والاقتصادية والتجارية والمالية تنهار لصالح أهداف مشتركة تتمثل في التعايش السلمي وتحقيق الرخاء والرفاهية على نحو يعود بالنفع المتبادل على جميع الأطراف . ومما سيلقى كل الترحيب أن يختفي من قارتنا كذلك مناخ سوء التفاهم والمواجهة الذي طبّع العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة ليخلي السبيل أمام أشكال جديدة من التفاهم والتعاون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي بأن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة البند ٣٩ الآن . إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة راغبة في ذلك .

تقرر ذلك .

السيد ويسنمورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن بلدان عدم الانحياز .

لقد لاحظت بلدان عدم الانحياز بقلق عميق الخلافات المطولة بين الولايات المتحدة وكوبا . ومما يؤسف له أيضا أن تلك العلاقات ، التي ظلت قائمة طوال ما يزيد على ثلاثة عقود ، تجري الآن متابعتها في شكل حظر على التجارة . وفي هذا السياق ، نعتقد بأن استخدام الجزاءات الاقتصادية ضد كوبا لا يمكن إلا أن يزيد من تفاقم الحالة . فإن اتخاذ إجراء اقتصادي عقابي على هذا النطاق لا بد وأن يؤدي إلى زيادة

الشدائد التي تنزل بشعب كوبا وعرقلة تطلعاته الانمائية . ولذا فنحن نرى بأن مثل هذه الخلافات ، مهما كان عمقها أو شدتها ، ينبغي حلها وفقا للمبادئ المعترف بها في القانون الدولي وميثاق المنظمة .

وقد أعلن رؤوساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، في مؤتمر قمتهم العاشر ، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي في جاكارتا ، إن التوصل إلى سلام دائم وأمن مشترك وعدالة اجتماعية واقتصادية يجب أن يقوم أساسا على حكم القانون ، ومبادئ الميثاق واحترام سيادة الدول والامتثال التام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الذي هو مبدأ لا يمكن تخفيفه أو الانتقاص منه . ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في الفترة الحالية التي تشهد التحول في العلاقات فيما بين الدول إثر انتهاء الحرب الباردة . وقد أكدت القمة على عدم جواز استخدام القوة أو ادعاء الدول بأن لها حقوقا يمكن أن تمارسها خارج حدود أراضيها . وفي هذا السياق طالبت القمة الولايات المتحدة بإنهاء التدابير والاجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي فرضتها على كوبا وطالبت بإجراء مفاوضات لحل خلافاتهما على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

وقد أصرّت حركة عدم الانحياز دوما على أن العلاقات الدولية يجب أن يحكمها القانون الدولي ومبادئ الميثاق . وفي هذا المنعطف لا يسعنا أن نحيد عن هذه النهج في حل الخلافات بين الدول . ونحن لا نزال مقتنعين بأن حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وكوبا أمر سيساهم في استقرار المنطقة وفي تشجيع التعاون ، على غرار ما هو جار في مناطق أخرى .

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، وقّع رئيس الولايات المتحدة قانونا سُمي بتعديل توريتشلي ضد كوبا ، متحديا بذلك الاعتراض الشديد من جانب المجتمع الدولي .

وكما هو معروف جيدا ، فلاكثر من ثلاثين عاما ، فرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا وتجارية وماليا على كوبا وسعت إلى إجبارها على الاخذ بالنظام السياسي والاقتصادي الذي تفرضه هي .

على أن الولايات المتحدة ، وقد أغضبها ما أبداه الشعب الكوبي من ثقة لا تتزعزع ، وإرادة لم تهتز بل زادت رسوخا بعد نهاية الحرب الباردة ، عمدت هذه المرة إلى اتخاذ مزيد من الاجراءات لإحكام الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا بهدف خنقها وتحطيم ثقة الشعب الكوبي في الاشتراكية .

ويشمل ما يسمى بتعديل توريتشلي عددا من التدابير التي تؤثر تأثيرا سلبيا لا عن القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكوبي وحدها ، بل أيضا على كثير من الجوانب الاجتماعية ، بما في ذلك الرعاية الصحية والامدادات الغذائية ، وهي أمور حيوية لحياة البشر .

وحسب القانون الدولي ، فإن الولايات المتحدة باتخاذها ذلك التعديل وقد تجاوزت حدود ولايتها القضائية الوطنية ، علاوة على انتهاكها لسيادة دول أخرى .

وقد وُضع ما يسمى بتعديل توريتشلي لا للتأثير على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كوبا والولايات المتحدة فقط ، بل أيضا للتحكم في علاقات كوبا مع البلدان الاخرى ، وذلك بتوخيه فرض تدابير عقابية ضد الشركات وضد الحكومات الاخرى التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا ، وسعيه إلى تطبيق جزاءات على كل الدول التي تقدم أي نوع من أنواع المساعدة لكوبا ، وحظره على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة إجراء أي معاملات تجارية مع كوبا ، ومنعه جميع السفن التي تدخل الموانئ الكوبية من العمل في الموانئ الامريكية لمدة ١٨٠ يوما .

ويعد تعديل توريتشلي ، من حيث طبيعته وأهدافه ، انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيره .

كما يتعارض هذا التعديل أيضا مع قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د-٢٠) ، الذي يحظر استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية أو الحصول منها على مزايا . والقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) الذي يُذكّر بواجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن أي شكل من أشكال الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي يوجه ضد استقلال أي دولة أو سلامة أراضيها . كما يعد هذا التعديل أيضا انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٦ الذي يعلن أن على الدول في تصريف علاقاتها الدولية الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تشكل تدخلا من أي نوع في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بما في ذلك ممارسة أي انتقام أو حصار اقتصادي منفرد أو متعدد الأطراف كأداة للضغط والإكراه السياسي ضد دولة أخرى .

إن التخلص من التدابير القسرية الاقتصادية سيسهم في تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الأمم ، ويضمن استتباب السلم والأمن العالميين . ونحن نرى أن تقوم جميع الدول ، ولا سيما الدول الكبرى ، بالوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، بغية التخلص من التدابير القسرية . وعليها أيضا احترام حقوق الدول الأعضاء في أن تحدد بحرية نُظمها السياسية والاقتصادية وأن تتمنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العاشر للبلدان غير المنحازة المنعقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر الماضي ، والذي دعا مرة أخرى لإنهاء كل التدابير والاجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا منذ ما يزيد على ثلاثة عقود .

وما زال وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرى أن الحصار غير المشروع الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا حصار ينبغي انهاؤه على الفور ، وأن من الواجب اتخاذ ما يلزم دون إبطاء لإلغاء ما يسمى بتعديل توريتشلي ، الذي يؤثر على سيادة كوبا وسيادة البلدان الثالثة التي لها علاقات اقتصادية وتجارية معها .

وترفض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقوة ما يسمى بتعديل توريتشلي ، معتبرة إياه نوعا من أنواع القرصنة هدفه الوحيد هو خنق كوبا والمساس بالحقوق السيادية للدول الاخرى التي لا يجوز انتهاكها ، كما أنه يشكل انتهاكا سافرا للصكوك الدولية القانونية التي تعيد التاكيد على حرية التجارة والملاحة علاوة على انتهاكه لحقوق الانسان . ونحث الولايات المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء التصرفات المتغطرسة من قبيل محاولة فرض إرادتها على الدول الاخرى .

ويود وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن ينتهز هذه الفرصة أيضا ليؤكد مجددا دعمه للشعب الكوبي وتضامنه معه في نضاله من أجل سيادة بلاده في مواجهة التدخل والحصار .

السيد ترن خوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ، والذي يتضمن حظر توفير المواد الغذائية والادوية والإمدادات الطبية والمعدات التي منشاها الولايات المتحدة ، قد تسبب لاكثر من ثلاثين عاما في خسائر مادية فادحة وأضرار اقتصادية كبيرة لهذا البلد . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ ، المعروف أيضا بقانون توريتشلي أو تعديل توريتشلي ، الذي أصبح نافذا في تشرين الأول/اكتوبر الماضي يزيد من تفاقم الصعوبات الخطيرة القائمة أصلا ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية السلمية في ذلك البلد ، كما يجلب معاناة عشوائية للشعب الكوبي ، بما في ذلك المسنون والاطفال الابرياء . وما من شعب محب للسلم والعدالة في العالم يمكنه أن يقبل هذا العمل التعسفي الذي يتنافى تماما مع أبسط قواعد العلاقات الدولية ومع المناخ السياسي المتغير الذي يسود الآن كوكبنا .

وفي ضوء التغيرات العميقة في العلاقات الدولية ، التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية ، يتسم عالم ما بعد الحرب الباردة الذي نعيش فيه الآن بالجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة حكم القانون ، وبتخفيف حدة التوتر ، والنزوع إلى السلم وإلى التسوية السلمية للمنازعات . ويتميز عالمنا اليوم أيضا بزيادة التجارة والتعاون الاقتصادي ، والترابط فيما بين الدول نتيجة لتدويل الاقتصاد العالمي .

إن احترام الاستقلال الوطني وسيادة الدول ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والمساواة فيما بينها . كان دائما من المبادئ الاساسية في العلاقات الدولية ، وينبغي أن يظلا كذلك للأبد . وعلى أساس السيادة الوطنية وتقرير المصير ، وبمنأى عن أي تدخل خارجي ، يكون للدولة الحق في أن تختار لنفسها الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتناسب وظروفها الخاصة . وما من بلد في العالم له الحق في أن يفرض ارادته على الآخرين ، أو أن يُنزل العقاب عليهم إذا لم يرضوا الإذعان لأوامره . فكل البلدان كبيرة كانت أو صغيرة ، غنية كانت أو فقيرة ، قوية كانت أو ضعيفة ، تتمتع بحق متساو في أن توجد ، وأن تتطور ، وأن تشارك على أساس غير تمييزي في الشؤون العالمية .

وفي السياق الدولي الراهن كما ذكرت من قبل ، أصبح فرض الحصار الاقتصادي إنفراديا من بلد على آخر سياسة تتنافى وروح العصر . ومن ثم فإن مواصلة فرض الحصار وإحكامه ضد بلد صغير محب للسلام مثل كوبا - أمر لا مبرر له من كل النواحي ، ويتعارض مع الاتجاهات الايجابية لعصرنا . إن إخضاع بلد لتشريع بلد آخر يتعارض مع حق الدول في تقرير المصير ، ويشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية ، بما في ذلك قوانين حرية التجارة والملاحة .

وإعرابا عن تضامنكم مع حكومة كوبا وشعبها ، طالب رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الذي عقد في جاكرتا ، في اندونيسيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي مرة أخرى بوقف الأعمال الموجهة ضد كوبا التي تتنافى وحسن الجوار ، وإنهاء سلسلة التدابير والاجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد ذلك البلد . وقد أعربت بلدان كثيرة ، بما في ذلك بعض بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية ، عن قلقها ورفضها للقانون المسمى بقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ .

ولكونها قد تعرضت لحصار اقتصادي وتجاري لسنوات عديدة ، تعرب فييت نام ، حكومة وشعبا ، عن تعاطفها الكامل مع كوبا ، حكومة وشعبا ، وتؤيدها بقوة في طلبها المشروع لوضع حد على الفور للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها .

ونحن نؤيد مطالبة كوبا المجتمع الدولي بتقديم يد العون الضروري لها ، بغية مساعدتها على التخفيف من وطأة الآثار المترتبة على هذا الحصار . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن رفع الحصار المفروض على كوبا والبلدان الاخرى سيسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية لتلك البلدان ، وفي النهوض بالسلم وبالوئام والتعاون على الصعيد الدولي .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام الماضي ، وبناء على إلحاح عدد كبير من الوفود ، بما في ذلك وفد بلدي ، وافق وفد كوبا على إرجاء مناقشة البند ١٤٢ من جدول الاعمال لكي يسمح للجهود التي كانت جارية آنذاك أن تستمر ، وهي الجهود التي كانت ترمي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا وتعزيز الحوار والتوصل إلى حل تفاوضي للخلافات القائمة بينهما .

وللأسف ، أجد لزاما عليّ أن أعترف الآن بأننا كنا مفرطين في التفاؤل . لا أقول ذلك لأن عاما بأكمله قد انقضى دون أن يحدث أي تحسن مرئي في الموقف ، بل أيضا لأن الحالة ، كما تدلل التطورات الاخيرة ، أخذت تتردى في واقع الأمر . إن تشريع الولايات المتحدة الجديد يشكل تدخلا غير مقبول ، ليس فقط في شؤون كوبا الداخلية ، وإنما أيضا في حق البلدان الثالثة في اختيار شركائها في التعاون . والقانون الجديد بتوسيعه نطاق الحصار على كوبا وإحكامه وتكثيفه ، يمثل تصعيدا جديا وخطيرا لهذا الضغط المفروض على كوبا الذي هو ضغط غير مقبول على الإطلاق . ويتعين على هذه الهيئة أن تعلن عن موقفها بصراحة تامة ضد هذا الانتهاك الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ويرحب وفد بلدي بالبيان الذي ألقاه ممثل اندونيسيا الدائم الذي تحدث باسم الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز . ومن البديهي أن بيانه يحظى بتأييد وفد تنزانيا الكامل .

وحسبما يفهم وفد بلدي الموقف ، فإن المناقشة الجارية الآن لا تتعلق بالخلافات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الامريكية . ولا تتعلق أيضا بالانظمة السياسية

والاقتصادية المختلفة التي يتبعها البلدان . ولا تدور حول استجاباتهما المختلفة للأحداث التي جرت في السنوات الثلاث والنصف الأخيرة في شرق ووسط أوروبا ، وأصدائها في شتى أرجاء العالم . إن هذه المناقشة تتناول حق البلدان ، أيا كان حجمها أو مذهبها الأيديولوجي أو مستوى نموها ، في أن تختار ، دون أي تدخل من أي جهة كانت ، شركاءها في العلاقات الاقتصادية والتجارية . إن هذه المناقشة تتعلق بحق البلدان الثالثة في أن تمارس حريتها في اختيار الجهة التي تتعامل معها . وتتعلق أيضا بواجب الدول ، كبيرة كانت أو صغيرة ، غنية كانت أو فقيرة ، في احترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي التي تنظم سير العلاقات بين الدول . وهي أيضا تدور حول واجب المجتمع الدولي ولا سيما جهازه الرئيسي ، الأمم المتحدة ، في ضمان إمتثال كل الدول الأعضاء لالتزاماتها بمقتضى الميثاق وللقرارات العديدة للجمعية العامة .

إن الفقرة ٢ من المادة الأولى من الميثاق توضح بجلاء أن الهدف الرئيسي من الأمم المتحدة هو تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها . إن الحصار المفروض على كوبا يعد انتهاكا صريحا لأحكام هذه المادة . ويعد أيضا انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د-٢٠) ، الذي يحظر استخدام التدابير الاقتصادية والسياسية أو أي نوع آخر من التدابير ، لإكراه دولة على النزول عن حقوقها . وهذا يتعارض أيضا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) ، الذي يطلب إلى الدول الامتناع عن ممارسة الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو غير ذلك من أشكال الإكراه الموجه ضد الاستقلال أو السلامة الإقليمية لأية دولة .

إنه انتهاك أيضا لقرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٦ ، الذي يطلب الى الدول الاعضاء الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تشكل تدخلا من أي نوع كان في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، بما في ذلك أي انتقام أو حصار اقتصادي متعدد الاطراف أو من جانب واحد كوسيلة لممارسة الضغط السياسي أو الإكراه على دول أخرى . وفي هذا الصدد ، تنبغي ملاحظة أن هذا الحظر موجه لا الى كوبا فقط ، بل أيضا الى حق بلدان ثالثة في الدخول الحر في علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا . لذلك ، فإن البلدان كبيرها وصغيرها ، التي تشكو من أن الحظر يشكل تدخلا في حقها في الدخول في علاقات تجارية ، محقة تماما في ذلك .

شهدت الساحة الدولية في السنوات الثلاث والنصف الاخيرة تغييرات أساسية هي تغييرات تبشر بخير عميم لنظام عالمي جديد يستند الى سلطة القانون ، ولا سيما مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وقد وجد العديد من الصراعات المستعصية على الحل حلولا سوّى بموجبها الاعداء الالداء خصوماتهم ، ودفنوا التناحرات القديمة . ومن المحزن أن النزاع الدائر منذ ثلاثين عاما بين الولايات المتحدة الامريكية وكوبا واحد من بين الاستثناءات القليلة ، فهو من الحالات القليلة التي لم تستفد من المناخ الجديد القائم على المصالحة والحوار وتسوية الخلافات . إن هذه مأساة لأن جميع العوامل ، التي تشجع الحل السلمي للخلافات ، متوفرة في البيئة الدولية الحالية .

إن إنهاء الحرب الباردة ، الذي أزال فعلا تناحر الدولتين العظميين الرئيسيتين في نصف الكرة الغربي ، قد أزال سببا رئيسيا للاحتكاك بين البلدين . وفي امريكا الوسطى ، أزال إحلال المفاوضات محل استعمال القوة كوسيلة لتسوية الصراعات ، سببا رئيسيا آخر أو ذريعة أخرى للاحتكاك والشك داخل بلدان المنطقة وفيما بينها ، وآذن ببدء عهد جديد يبشر بحسن الجوار والتعاون .

وفي الاعلان الصادر عن رؤساء دول أو حكومات الدول الايبيرية - الامريكية عقب اجتماعهم في غوادا لاخارا ، بالمكسيك ، في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ قال المجتمعون :

"نعيد تأكيد مبدأي السيادة وعدم التدخل ونعترف بحق كل الشعوب في أن تقيم نظامها السياسي ومؤسساتها بحرية ، وفي جو من السلم والاستقرار والعدالة" . (A/47/317 ، المرفق ، الفقرة ٣)

إن هذا تعبير بليغ عن روح التفاهم والتعاون الجديدة في المنطقة . وقد أخذ القادة الـ ٣٣ أيضا على عاتقهم :

"زيادة تعزيز الديمقراطية والتعددية في العلاقات الدولية ، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، وكذلك المساواة السيادية للشعوب وتقرير مصيرها" . (المرجع نفسه ، المرفق ، أولا (د))

إن بلدان المنطقة تستحق كل تشجيع ودعم في جهودها الرامية الى حل الصراعات الداخلية والصراعات فيما بين الدول ، وإيجاد طرق جديدة للعيش والتعاون مع بعضها البعض . وبقبول كوبا عضوا كامل العضوية من أعضاء المنطقة أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بأعلى صوتها أن كوبا لا تشكل خطرا على أي أحد . كما أنها سلّمت أيضا بحق كوبا في تنظيم شؤونها وفقا لرغبات شعب كوبا . وينبغي لنا في هذه الجمعية أن ندعو جميع البلدان في نصف الكرة الغربي الى أن تحذو حذو الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة .

السيد مالك (العراق) : في الوقت الذي يثمن فيه وفد بلادي الجهود التي نجحت في إيصال هذا الموضوع الحيوي الى هذه الجمعية الموقرة لمناقشته واتخاذ قرار حوله ، نرى أنه كان من الواجب ، ووفقا لمتطلبات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أن يكون هذا قد حدث منذ وقت طويل جدا . فقد مضى على فرض المقاطعة الامريكية على كوبا زمنا يزيد على الثلاثين عاما" ، تبلورت خلاله ثلاثة مسائل ، الأولى تتعلق بمعاناة الشعب الكوبي وصبره ؛ والثانية تتعلق بفشل السياسة الامريكية ؛ والثالثة تتعلق بكيفية التعامل الدولي مع مثل هذه الحالة المأساوية والحالات الاخرى المشابهة على الصعيد الدولي ودور الامم المتحدة ازاءها .

ومن خلال مناقشة تلك العوامل الثلاثة ، فإن أهم ما يبرز في هذا الميدان هو أن تتمكن هذه الجمعية الموقرة من اتخاذ القرار الجريء الذي يطالب بانهاء الحصار ضد كوبا ، والتخلي عن سياسة فرض الهيمنة على الشعوب الاخرى من خلال الارهاب والحرب والتجويع ، ويدعو الى الالتزام بالمبادئ الحقة لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

لا اعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة الى الاحصاءات والارقام والاحداث لكي يقتنع ب /أو يقدر الحجم الكبير للضرر الذي لحق ويلحق بالشعب الكوبي نتيجة للحصار الامريكي المفروض عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما . ولا شك في أن اجهزة الادارة الامريكية نفسها تمتلك من المعلومات الوفيرة التي تؤكد حجم معاناة الشعب الكوبي وتشخص آثار عملية الحصار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها . لان تلك الاجهزة بحاجة الى عملية التقييم لترى مدى ما تحققه عملية الحصار من نتائج لتحقيق هدف إخضاع الشعب الكوبي للإرادة الامريكية . ومع ذلك فإن طول المدة الزمنية والأوضاع الاقتصادية للشعب الكوبي تؤكد الانتهاك الامريكي الفظ لكل قيم وأعراف العلاقات ما بين الدول والشعوب . إذ أن الولايات المتحدة قد اتبعت أساليب متنوعة في محاربة الشعب الكوبي ، لم تقتصر على المقاطعة الاقتصادية ، بل شملت الحرب الاعلامية والحرب النفسية ، اضافة الى سياسة التهديد بالتدخل العسكري المباشر . ولم تكتف الولايات المتحدة بإجبار مؤسساتها وشركاتها ومواطنيها على تطبيق اجراءات المقاطعة ضد كوبا ، بل هي تمارس مختلف أنواع الضغوط والابتزاز والتهديد ضد الدول الاخرى والشركات الاخرى لمنعها من التعامل مع كوبا .

إن هذه السياسة لا يمكن إلا أن تعتبر عملا من اعمال العدوان وفقا لقرار الجمعية العامة الخاص بتعريف العدوان ٣٣١٤ (د-٢٩) لعام ١٩٧٤ وتتناقض كذلك مع اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) لعام ١٩٧٠ ، وكذلك قرار الجمعية العامة الخاص بالاعلان المتعلق باعداد المجتمعات للعيش في سلام (القرار ٧٣/٢٣) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الوارد في القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

إن الخسائر الجسيمة التي تلحق بالشعب الكوبي نتيجة استمرار المقاطعة الامريكية تضفي بعدا انسانيا جوهريا على كيفية التعامل مع السياسات اللاإنسانية التي تنتج عنها أضرار بالغة تصيب المدنيين وفي مقدمتهم الاطفال والنساء والشيوخ ، كما أن تلك الأضرار تترك آثارا أعمق على الأجيال القادمة ، وتحرمها من حقها في العيش بسلام واطمئنان . وهذا انتهاك صريح وفاضح لمبادئ حقوق الانسان الاساسية ولمبادئ الديمقراطية وتكافوء الفرص . ولا شك أن كل هذه العوامل تجعل من مناقشة هذا البند ، في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها العلاقات الدولية ، مسألة ذات وقع خاص متميز لكونها تمتلك من الحيثيات ما يدفعها الى الصدارة لدحض الادعاءات التي تطلقها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون عن حملاتهم الانسانية من أجل الحرية والديمقراطية والشرعية الدولية وحكم القانون وحقوق الانسان ، في الوقت الذي تعمل فيه امريكا باصرار على تجويع الشعوب التي ترفض هيمنتها ، وتعمل على حرمان تلك الشعوب من حقها في الحياة والتقدم .

لقد عبرت وفود عديدة من بلدان العالم الثالث أثناء المناقشة العامة التي جرت في هذه الجمعية الموقرة في بداية هذه الدورة عن رفضها لسياسة المقاييس المزدوجة ، ولاحتكار دول معينة قوية لعملية صنع القرار الدولي على حساب الدول الضعيفة والصغيرة . وطالبت تلك الوفود بأن يكون مفهوم النظام الدولي الجديد مفهوما شاملا يقوم على العدل والمساواة والمعايير الموحدة .

إن موقف الولايات المتحدة ضد كوبا ليس حالة منفردة ، وإنما هي لممارسة سياسة ثابتة ونهج قائم لها ضد الشعوب الاخرى ، ولا أريد العودة الى ما ذكرت اعلاه في بياني ، ولكني اذكركم بما يحدث الآن للشعب العراقي بسبب الحصار اللاإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد العراق منذ أكثر من سنتين وبشكل شامل مستغلة هيمنتها على مجلس الامن .

إن استمرار الحصار ضد العراق لا يستند الى أي تبرير منطقي أو قانوني أو انساني ، فإن العراق ملتزم بجميع قرارات مجلس الامن ، وإن رسالة السيد وزير خارجية العراق الى الامين العام في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، والخطاب الذي القاه يوم أمس في مجلس الامن السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء والذي عبّر فيه عن التزام العراق التام وتنفيذه لاحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتعاونه مع هيئات الامم المتحدة المختلفة ، مما يوجب على مجلس الامن أداء التزاماته إزاء العراق بموجب نفس احكام ذلك القرار ورفع الحصار ورفع المعاناة عن الشعب العراقي . إن الظروف التي كانت الوسيلة والحجة للتآمر على العراق وشن العدوان ضده وفرض الحصار عليه لم تعد قائمة . ولا بد أن اشير هنا الى تقرير البعثة التي رأسها الامير صدر الدين اغاخان الذي جاء فيه أن كل شهر يمر يقرب اعدادا ضخمة من سكان العراق من شفا الكارثة ، وأول المعانين هم ، كالعادة ، الفقراء والاطفال والارامل والمسنون ، أي أضعف الفئات السكانية ، والذي أشار الى أن الحرب والعقوبات الاقتصادية ستؤدي الى نفاد احتياطات السلع الاساسية الغذائية التي تشتمل عليها المجموعة المقررة من الحصص التموينية . ويمكن أن نشير الى التقارير العديدة من الهيئات والمنظمات الانسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية التي زارت العراق وأطلعت على الحالة الانسانية الحرجة والنقص الهائل في المواد الغذائية والطبية والسلع والخدمات الذي كان من نتيجته تعرض مئات الالاف من البشر الى خطر الموت وبخاصة بين صفوف الاطفال ومن هم دون سن الخامسة .

إن هذا الوضع يؤكد بكل وضوح أن الولايات المتحدة الامريكية إنما تمنع الشعب العراقي بكامله من ممارسة حقه في الحياة ، هذا الحق الذي يشكل الاساس الجوهرى لوجود البشر على هذه الارض .

إن قرارات مجلس الامن التي صاغها خبراء الإدارة الامريكية انفسهم قد تم تجاوزها بمراحل عديدة . ولم تكن تتضمن الإبقاء على الحصار لقتل ٢٠ مليون مواطن عراقي ، وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت بسبب الاوضاع الدولية الجديدة أن تفرض قراراتها على مجلس الامن ضد العراق ، فإنها لا تفرض حصارها على الشعب الكوبي بموجب قرارات من مجلس الامن . كما أنها في الوقت نفسه ترفع المقاطعة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا رغم وجود قرارات دولية ملزمة بهذا الصدد .

إن هذه التناقضات في المواقف الامريكية ليست تخبطا أو ضعفا إنما هي تعبير عن السياسة العدوانية التي تتبعها إزاء الشعوب وعن المقاييس المزدوجة في التعامل مع القضايا الدولية . وهنا تسقط الادعاءات الفارغة حول النظام الدولي الجديد . إن هذا النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يكون نظاما لانه لا يستند الى قواعد ثابتة وموحدة ، بل تحكمه المقاييس المزدوجة والمصالح الاستعمارية ، وهو ليس دوليا لانه غير شامل ، تقوده دولة واحدة بالتحالف مع اصدقائها ، وهو ليس جديدا بل هو عودة الى عصر الاستعمار البغيض .

إننا هنا نناشد المجتمع الدولي ، وندعو بخاصة شعوب العالم الثالث أن تتضامن فيما بينها للدفاع عن مصالح شعوبها المشروعة وعن مبادئها الخيرة في السلام والاستقرار والرخاء ، وعن نظام دولي جديد حقيقي ينطلق من مفاهيم الشمولية والعدالة والديمقراطية ما بين الدول .

وتجسيدا لذلك فإن وفد بلادي يرى أن على المجتمع الدولي أن يتخذ القرار المطلوب والعادل في هذا الموضوع وهو مطالبة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار المفروض على كوبا ، وعلى الشعوب الاخرى .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد ماليزيا أن يعرب عن دعمه للموقف الذي اتخذته اندونيسا ، التي تكلمت بوصفها رئيسة لبلدان عدم الانحياز . إننا نتشاطر ذلك الموقف المتخذ في مؤتمر القمة العاشر المعقود في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، ولقد كنا طرفا في صياغة هذا الموقف .

وبالرغم من أن هذه المسألة يمكن تسويتها على أفضل وجه فيما بين البلدين ، فإن حق كوبا في مناشدة الامم المتحدة ينبغي احترامه ، وخصوصا قلقها بشأن تجاوز التشريع لحدود الولاية الاقليمية .

إن أعضاء الامم المتحدة ملزمون بتأييد المبادئ الاساسية للقانون الدولي . فالمناخ الحالي الذي يقوم على التعاون الدولي والتسوية السلمية للمشاكل الثنائية والدولية يتيح فرصا هائلة أمام البلدان لكي تبحث عن حلول للمشاكل وفق أفضل تقاليدها .

إن العلاقات فيما بين الدول تتجه بإطراد صوب التعاون بدلا من المواجهة . وينبغي ألا تقف سجلات التاريخ الماضي عقبة في طريق تسوية المشاكل بين البلدان . إن مواقف التناحر القديمة لا تتماشى مع المناخ الحالي المتغير القائم على اخماد المنازعات والصراعات . وفي هذا السياق ، ننادي بحل المسألة على أساس السيادة والاحترام المتبادل .

وتأمل ماليزيا أن يكون تأييد مشروع القرار في هذه الدورة للجمعية العامة تعبيرا عن الرغبة الجلية لدى الغالبية في الامم المتحدة بأن تُحل هذه المشكلة

بطريقة سلمية وودية . ويعتقد وفد بلادي أنه إذا ما تحقق تطبيع العلاقات ، فإن ذلك سيسفر عن فوائد عديدة هامة وايجابية تعود بالنفع على المنطقة برمتها .

السيد ندونغ (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد تكلم رئيس وفد بلادنا ، وزير الشؤون الخارجية وشؤون البلدان الناطقة بالفرنسية في غينيا الاستوائية ، في المناقشة العامة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، والآن فإنني ، نيابة عن وفد غينيا الاستوائية ، أود أن انتهز هذه الفرصة كي أعرب للسفير غانيف من بلغاريا ولاعضاء المكتب عن مدى سرور وفد بلادي بالطريقة الرائعة التي يديرون بها مداولاتنا .

أود أن أكرر التزام بلادي وحكومتي التام بميثاق سان فرانسيسكو وثقتهما به عموما وبصورة اكثر تحديدا بفقرات الديباجة والمواد ١ و ٢ و ٣٣ و٤١ التي أرست بجلاء المقاصد والمبادئ ، والتسوية السلمية للنزاعات ، والتدابير التي ينبغي اتخاذها ازاء التهديدات التي يتعرض لها السلم وازاء خرق السلم واعمال العدوان . ويرى وفد بلادي أنه ينبغي أن تكون هذه المفاهيم خلفيتنا عند النظر في مضمون البند ٣٩ من جدول الاعمال . وعلى كل منا هنا ، بوصفنا دولا اعضاء ذات سيادة في المنظمة ، أن يعي تماما مسؤولياتنا وأن يعيد النظر بمواقفه السابقة بحيث نتعاون مع منظمتنا هذه لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها على اكمل وجه في إيجاد حلول تضمن التعايش السلمي والامن الدولي للجميع .

وكما يعلم الاعضاء ، فإن جمهورية غينيا الاستوائية هي بلد يعز السلم والهدوء ، إننا من افقر بلدان العالم لكننا نشعر بالفخر والثراء والاهمية بسب ما لنا من مُثل وقناعات وايمان بالعدالة والمساواة السيادية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير الشعوب لمصيرها . ونعتقد بأن هذه المبادئ ما زالت أساسية وصالحة وهي الاعمدة التي يقوم عليها بناء الطريق الصحيح الى السلم .

ونعتقد اعتقادا لا يدانيه شك بأن رفض هذه المبادئ - أو محاولة الانتقاص من أي منها ، أو التقليل من شأنه ، أو ابطال مفعوله - هو الذي يؤدي الى التوتر

الحالي على كوكبنا ، وهو قد يفضي فجاة الى التدمير الذاتي ، أو بعبارة أخرى ، الى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

وهذه القضية ، قضية ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ، هي في نظر وفد بلادي قضية تنطوي على تعسف واجحاف . فالجنس البشري لا لون له ولا اسم ولا وجه . ففي بياني الذي أدليت به في المناقشة العامة في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ قلت عند تناول البند المعروض علينا للنظر فيه اليوم إننا :

"نحث الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية كوبا على فتح الابواب أمام المفاوضات من أجل التوصل الى حلول مقبولة لدى شعبي الجانبين وهم الضحايا الابرياء للمواقف المتصلبة . وتلك ضرورة عاجلة للعصر الجديد الذي نجد أنفسنا فيه . وسوف يلقيان جزاء ذلك شكر التاريخ والمجتمع وثناءهما" .

(A/46/PV.30 ، ص ٦٩-٧٠)

وفي تأييدنا للمبادرة المتخذة في هذه الدورة للجمعية العامة وللجهود المبذولة للخروج بالحالة من طريقها المسدود ، فإننا نناشد أيضا جميع الدول الاعضاء الاخرى ذات السيادة أن تؤيد القرار الذي ستتخذه الجمعية .

إن جمهورية غينيا الاستوائية ، انسجاما مع معتقداتها السياسية وقراراتها وتمشيا مع المبادئ الدولية ، تقوم حاليا بعملية تعميم للديمقراطية وتعتمد نظاما متعدد الاحزاب بغض النظر عن الضغوط والمصالح الانانية من جانب بلدان اخرى والاصدقاء الزائفين . وإزاء هذه الخلفية التي تنهض عليها قناعاتنا ومن أجل المساهمة في السلم العالمي فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 .

لقد قال قداسة البابا جون الثالث والعشرون ، قدس الله ذكراه ، رغبة منه في جمع شمل كل المؤمنين عند افتتاح الفاتيكان الثاني في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٦٢ .

"إننا لا نحاول أن نثبت من هو على حق ومن ليس على حق . لكن هناك شيئا واحدا نقوله لكم جميعا . دعونا نعيد جمع الشمل" .

إن إعادة جمع الشمل ، في المضمار السياسي ، تعني البحث عن السلم . وهذا أمر يحتاجه المجتمع الدولي ، وتتطلبه تنمية البلدان الافقر والمحرومة . بل أنه أمر حتمي .

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) أود في البداية أن ينضم وفد بلادي الى تأييد ما ذكره ممثل اندونيسيا الذي تحدث بإسم دول حركة عدم الانحياز بشأن هذا البند .

يشكل الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه بعض الدول على دول أخرى ، أحد عوامل التوتر في العلاقات الدولية ، لانه إضافة الى الآثار الوخيمة التي ترتبت على هذا الحصار . فإن التدابير الاقتصادية القسرية في كافة صورها ، تتعارض مع مبادئ القانون الدولي ، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . فقد نصت المادة (٣٢) من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، على أنه ، ليس لاي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية في ممارسة حقوقها السيادية .(٣٢٨١ (د-٢٩) ، المادة ٣٢) .

إن هذا الموقف الواضح ، النابع من ميثاق الامم المتحدة تم التأكيد عليه أيضا في العديد من قرارات الجمعية العامة . فبموجب قراراتها ١٩٧/٣٨ ، ٢١٠/٣٩ ، ١٨٥/٤٠ ، ٢١٥/٤٤ طلبت الجمعية العامة من جميع الدول المتقدمة النمو أن تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، أو فرض هذه القيود على البلدان النامية ، لان ذلك يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ، ويخالف

التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الاطراف أو على نحو ثنائي ، كما يعتبر شكلا من أشكال القسر السياسي والاقتصادي ويؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان .

وفي هذا السياق ، دعا المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في اجتماعه هنا في العام الماضي ، المجتمع الدولي الى اعتماد تدابير عاجلة وفعّالة لإنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ، لا سيما ضد البلدان النامية ، كوسيلة لغرض إرادة دولة على دولة أخرى بالقوة . وأخيرا فقد أعربت دول عدم الانحياز عن نفس الموقف ، فقد جاء في البيان الذي وافق عليه وزراء خارجية دول الحركة في شهر أيار/مايو الماضي التعبير عن الاسف لإستمرار استخدام التدابير القسرية الاقتصادية ضد البلدان النامية .

إن هذا التوافق العالمي ، الذي جسدته هذه المواثيق والقرارات والبيانات ، يبرز بوضوح رفض المجتمع الدولي إنتهاج الاسلوب القسري في التعامل بين الدول . وعلى الرغم من أن هذا المجتمع عبّر عن إرادة واضحة لكي تسعى بلدان العالم الى حل خلافاتها ، والتعامل في علاقاتها وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ونصوص القانون الدولي ، فإن سياسة الضغوط والحصار والمقاطعة ما زالت ممارسة متبعة تنتهجها دول متقدمة ضد دول نامية ، ويجسد هذه الحقيقة البند الذي تناقشه الجمعية العامة في هذه الجلسة .

إن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرض على كوبا منذ ما يزيد على ثلاثين عاما ، قد ألحق آثارا وخيمة بالشعب الكوبي الصغير في عدده ، والقليل في موارده . وليس ثمة أية صعوبات في تقدير ما سينجم من أعباء أخرى نتيجة استمرار هذا الحصار ، خاصة على ضوء المعلومات التي أوردها وزير خارجية كوبا في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي حيث أوضح أن هناك إصرارا على توسيع وتشديد الحصار الاقتصادي على بلاده بطرق عديدة ، من بينها فرض قيود على السفن التجارية التي تتعامل مع كوبا ، وإعاقة الانشطة الاقتصادية والتجارية الكوبية على

الصعيد العالمي ، والعمل على منع كوبا من شراء المواد الضرورية كالنفط والاغذية والدواء .

إن بناء مجتمع دولي يسوده العدل والمساواة والإنصاف ، واحترام كرامة الانسان ، وتحقيق روح الوفاق الشامل والتعاون الدولي البناء ، يتم بشكل حقيقي فقط بإزالة ثقافة الماضي ، ورواسب الحرب الباردة ، ويتأتى باحترام سيادة الدول وتعزيز أسلوب الحوار ، والابتعاد عن المواجهة ، وتشجيع الدول على حل خلافاتها بالطرق السلمية وفقا للأعراف والمواثيق الدولية .

إن وفد بلادي ، يرى أن هذه التوجهات التي تتعزز نتيجة المتغيرات الدولية الراهنة ، يجب أن تشمل جميع أوجه العلاقات الدولية ،وبما يؤدي الى التوقف عن الضغوط ، ورفع حالات الحصار والمقاطعة وتجميد الموجودات التي تفرضها دول متقدمة على عدد من الدول النامية ، من بينها بلادي التي تقع تحت طائلة هذه التدابير ، لما يقرب من عقد من الزمن . إن استجابة الدول المعنية لهذا النداء ، لن تساعد على نمو اقتصادي دولي شامل فحسب ، بل ستدعم أسس قواعد تعاون دولي بنّاء ، وإقامة علاقات صداقة ، من شأنها تعزيز الامن والسلم الدوليين ، وإشاعة روح الثقة والطمانينة والتعاون بين كافة الشعوب .

السيد تخترونشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتطلع المجتمع الدولي ، في ظل مناخ التعاون الآخذ في الظهور والذي أصبح بمنأى عن تناحر الكتل ، الى عصر جديد في العلاقات بين الدول قائم على مبادئ العدالة والاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي والتعاون الدولي والرخاء المشترك واحترام سلامة أراضي الدول والمساواة في السيادة ، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ومن الواضح أن حكم القانون في العلاقات الدولية يحتل مركز الصدارة بأكثر من أي وقت مضى .

ومن الملائم بالفعل التذكير هنا بأن برنامج أنشطة عقد الامم المتحدة للقانون الدولي يطالب الدول ، عن حق ، بالتصرف وفقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

إن مبدأ المساواة في سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مبدآن أساسيان في القانون الدولي تشكلان حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة . وقد أدرج احترام هذه المبدأين في صلب عدد من الصكوك الدولية ، مثل ميثاق الامم المتحدة ، وإعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، والاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية .

وقد قام ممثل كوبا في العام الماضي ، في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، بتوضيح مواقف بلده المتعلقة بالبند قيد النظر أي "ضرورة انهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على كوبا" وبشأن المحن التي تعرض لها الشعب الكوبي اثناء الثلاثين سنة الماضية . وقد استمعنا اليوم أيضا الى بيان من الممثل الدائم لكوبا اشار فيه الى تدبير جديد يرمي الى تعزيز الحظر المفروض على بلده .

وتُسلم جمهورية إيران الإسلامية بالصعوبات التي تواجهها كوبا من جرّاء الحظر . وفي هذا الصدد ، أود أن اقتبس فقرة من الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز في جاكرتا ، التي تنص على أن الدول الاعضاء :

"تحث حكومة الولايات المتحدة على وقف اعمالها الموجهة ضد كوبا التي تتنافى وحسن الجوار وانهاء سلسلة التدابير والاجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد ذلك البلد طيلة أكثر من ثلاثة عقود والتي الحقت به خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية" .

وفي الختام ، أحث مرة أخرى جميع الدول على الالتزام بواجباتها بموجب القانون الدولي ، فذلك شرط أساسي للحفاظ على الامن والسلم الدوليين . ونود أيضا تأييد أية خطوات أخرى قد تراها الجمعية العامة من أجل إعلاء حكم القانون في العلاقات الدولية . ومن المعترف به عالميا أنه في حالة وجود تعارض بين القانون المحلي والقانون الدولي فإن القانون الدولي يغلب على القانون المحلي . ولذلك فإن المجتمع الدولي لا يملك ، ولا ينبغي ، أن يسكت عن حالات من تشريعات محلية من جانب دولة ما ترمي الى فرض هيكل سياسي أو اقتصادي معين على دولة أخرى ، أو زعزعة الاستقرار الاقتصادي أو السياسي لدولة أخرى . ومما لا شك فيه أن مثل هذه التدابير تشكل خرقا للمبدأ المقبول عموما أي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

السيد الحداد (اليمن) : لقد تحدث السيد ممثل اندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز ، ونحن نؤيده فيما قال بالنسبة للحظر الاقتصادي حول كوبا . وفي هذا السياق ، فإن المجتمع الدولي الذي يشهد تغيرات عميقة في المرحلة الانتقالية الراهنة يتطلع الى تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة والتزام الدول بمبادئه وبالقانون الدولي كقاعدة للسلوك فيما بين الدول .

وفي حين تسعى الامم كبيرها وصغيرها الى تعزيز مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، وتأمل ببروز نظام عالمي يتسم بالعدالة والانصاف ، فإن تحقيق تلك الغاية يتطلب من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تجسيد الاحترام لمبادئ السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة . وحول البند قيد المناقشة ، فإن الامر لا يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري على كوبا وضرورة رفعه فحسب ، وإنما نود التأكيد بأنه لا ينبغي قيام الدول الاعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها سيادة دول أخرى بحيث

تفضي ، ضمن جملة أمور ، الى الحد من حرية التجارة أو الملاحة أو فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي عليها .

وختاما ، فإن جهود المجتمع الدولي الرامية الى تعزيز التعاون الثنائي والدولي المتعدد الاطراف في مختلف مجالاته تتطلب الإيفاء بالتعهدات التي قطعتها الدول على نفسها عند انضمامها الى الصكوك القانونية الدولية ، الامر الذي سيسهم في الاستقرار والازدهار والحفاظ على الامن والسلم الدوليين .

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد بعثت نهاية الحرب الباردة آمالا عظيمة في أن الحوار والتعاون من أجل السلام والتنمية سيسودان العلاقات الدولية .

إن هذه المفاهيم نفسها ، مفاهيم السلم والتعاون والتنمية التي سبق أن نوقشت مطوّلا في هذه القاعة ، تشكل كذلك الاساس الذي يبنى عليه نظرنا في البند ٣٩ من جدول الاعمال . إن حالة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الامريكية تجعلنا نشدد على رأينا بوجوب معالجة سوء التفاهم والمنازعات الثنائية بين الدول الاعضاء في المنظمة عن طريق الحوار وعن طريق جهود يبذلها كل طرف ، وفقا للروح البنّاءة الجديدة التي يتعين أن تسود في عالم اليوم ، ومثل هذا النهج ، القائم على الاحترام المتبادل لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، سيسهم في رأينا ، في المحافظة على الامن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية .

ويثير نقاشنا اليوم أيضا مسألة الآثار المترتبة على البلدان النامية من جرّاء التغيرات الاخيرة التي وقعت في بلدان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . ويجب أخذ هذه الآثار في الاعتبار عند النظر في المسألة المعروضة علينا . إن حالة كوبا هي حقا مثال جلي جدا على الآثار السلبية التي تقع على عدد من البلدان النامية . وبما أن كوبا كانت تربطها ببلدان المجموعة الاشتراكية السابقة أواصر اقتصادية وثيقة حيث كانت نسبة ٨٥ في المائة من تجارتها تجري مع تلك البلدان ، فقد تضرر الاقتصاد الكوبي ضررا خطيرا .

ويبرز هذا الوضع مرة أخرى ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز التعاون الدولي بجميع أبعاده حتى يمكن للتحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية أن تصبح عاملا إيجابيا في تطور الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يقتضي يقينا وضع آليات وتدابير لصالح البلدان النامية .

وإننا نتعشم أن تؤدي مناقشة اليوم إلى تعزيز الحوار والتعاون من أجل تسوية الخلافات وإنعاش التنمية لصالح الجميع .

السيد مومبنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالبيان الذي أدلى به سفير اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز . إن وفد زمبابوي يؤيد ذلك البيان تأييدا تاما .

لقد حمل انتهاء الحرب الباردة في طياته الكثير من الإمكانيات التي لم يكن من الممكن تخيلها من قبل . ومن أبرز هذه الإمكانيات اتفاق الخصوم السابقين في شتى أرجاء العالم ، الذين كان يفصل بينهم حاجز الانقسام الأيديولوجي ، على حل خلافاتهم عن طريق المفاوضات والحوار ، على النحو الذي يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة . إن زمبابوي كانت تتمنى أن يؤدي تخفيف التوترات بين الدول على المستوى العالمي إلى توليد قوة دفع كافية لجعل هذه المناقشة شيئا لا داعي له ، بغض النظر عن مدى الخلافات التي كانت موجودة في الماضي .

ومما يبعث على قلق المجتمع الدولي خاصة ، أن ما كان يعد خلافا ثنائيا قد اكتسب الآن بعدا دوليا نتيجة لتدابير تتضمن عناصر تنطوي على تجاوز لحدود الولاية القومية وتؤثر تأثيرا سلبيا على الحق السيادي لكل دولة في أن تشارك بحرية في التجارة الدولية وفي غيرها من أشكال التعاون الدولي ، بغض النظر عن أي اختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وفي القانون الدولي .

ويعتقد وفدي أن المفاوضات والحوار يشكلان أفضل وسيلة لتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في منظمتنا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وهذا يتسق مع دعوة

الميثاق لجميع الشعوب والدول أن تمارس التسامح وتعيش معا في سلم وحسن جوار ، من أجل النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ، مما يؤدي إلى دفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

السيد أيالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكّر فيما يتعلق بالبند قيد النظر أنه في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام قام وزير خارجية اكوادور ، تمشيا مع سياستها الدولية التقليدية ، بالتأكيد من جديد على أن حكم القانون لابد أن يظل الأساس الجوهري الصحيح للعلاقات الدولية السلمية . كما تناول الوزير أيضا مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، بكل ما ينطوي عليه من حقوق ومسؤوليات ، كما أكد من جديد تأييده الراسخ لتعزيز الديمقراطية التمثيلية في المنطقة بأسرها .

وعلاوة على ذلك ، أكدت اكوادور معارضتها للسياسات أو التدابير التي يحاول أي بلد أن يتبعها لغرض حظر على حرية التجارة بين دول ذات سيادة . ويضاف إلى ذلك أن اكوادور أوضحت أنها ستواصل علاقاتها التجارية في إطار ممارستها المشروعة لسيادتها .

وبينما ترى اكوادور أن القرارات المتعلقة بإقامة العلاقات التجارية الثنائية تدخل في نطاق السيادة الوطنية ، فإن هناك التزامات عامة منصوصا عليها في المعاهدات المتعددة الأطراف ، بل هناك التزامات أخرى أكثر أهمية تتعلق بتعزيز حرية التجارة في جو من التعاون والتضامن . وهذه الالتزامات تدخل في نطاق الاتجاهات الإيجابية السائدة في عالم اليوم الذي خلف وراءه الآن الحرب الباردة وأخذ يسعى لبناء مستقبل أكثر عدلا وإيجابية ، وهي التزامات لابد أن تلقى القبول والاحترام .

وفيما يتعلق بالمشكلة التي أدت إلى تقديم مشروع القرار المعروض علينا ، ترى بلادي أن الحوار والاتفاق بين الأطراف المعنية مباشرة هما أسلم السبل لتسوية المسألة . وآمل أن يحدث ذلك بأسرع ما يمكن في جو من الاحترام المتبادل بين جميع الدول ، بحيث يمكن للديمقراطية أن تزدهر بقوة أكبر ، ويشتد ساعد حكم القانون في جميع أرجاء نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تريد حكومة كوبا منا أن نصدق أنها تدافع عن القانون الدولي ، وعن حرية التجارة والملاحة . والحقيقة ، أن حكومة كوبا إنما تتذرع فحسب بهذه المعاني السامية . وما تريده حقا هو إقحام المجتمع الدولي في أحد جوانب علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة : وهو الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا .

لقد اختارت الولايات المتحدة عدم الدخول في معاملات تجارية مع كوبا لأسباب وجيهة . فقد قامت حكومة كوبا ، انتهاكا للقانون الدولي ، بمصادرة ممتلكات خاصة يملكها أفراد أمريكيون تصل قيمتها إلى بلايين الدولارات ، ورفضت التعويض العادل عن تلك الممتلكات . ومن ثم فإن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة - وهو ليس حصارا - ما هو إلا رد مشروع على تصرف حكومة كوبا غير المنطقي وغير المشروع . ولست بحاجة هنا لأن أتناول بالتفصيل حقيقة أن الحظر الاقتصادي قد استخدم في حالات كثيرة إلى حد ما من جانب دول أخرى في مختلف أرجاء العالم .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد اختارت الولايات المتحدة ألا تتعامل تجاريا مع كوبا نظرا لقلقنا إزاء الإساءات الواقعة لحقوق الانسان في كوبا والافتقار إلى الديمقراطية فيها . ونحن نؤمن بأن مستقبل كوبا يجب أن يقرره الشعب الكوبي وليس النظام الذي فُرض عليه .

وينبغي أن يتمكن الكوبيون من التمتع بحرية الكلام وحرية تكوين الجمعيات وحقوق الانسان الأساسية التي اعترفت بها هذه المؤسسة العظيمة . وللأسف ، لم يتغير سلوك حكومة كوبا ليصبح أكثر اعتدالا بالنسبة لهذه المسائل بمرور الوقت . وعلى عكس السياسة التي تنتهجها حكومة كوبا حيال سكانها الاصليين ، لا يهدف الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة إلى إلحاق أي أضرار بالشعب الكوبي .

والحقيقة هي أن كوبا قادرة ، وكانت دائما قادرة على شراء السلع من أي بلد في العالم فيما عدا الولايات المتحدة وشركاتها . وفضلا عن ذلك ، فإن قواعد الحصار تجيز الترخيص لتقديم هبات المساعدة الانسانية ، بما في ذلك الادوية والامدادات الطبية ، من مصادر في الولايات المتحدة إلى منظمات غير حكومية في كوبا .

وبالإضافة إلى ذلك ، وبعد الامتثال لإجراءات الترخيص والتحقق ، فإن الحكومة الكوبية نفسها يمكنها الآن أن تشتري الادوية مباشرة من الولايات المتحدة . وقد تم التصديق على تراخيص لشحن ما يبلغ قيمته ملايين الدولارات من الادوية ، والمعدات الطبية ، ومجموعات لوازم المساعدة الانسانية خلال العام الحالي . وما زال هذا مستمرا ، بل أصبح أكثر سهولة من بعض النواحي ، بموجب قانون الديمقراطية الكوبية .

إن المشاكل التي تواجهها كوبا ترجع إلى رفضها إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية - وليس إلى ظروف خارجية . ونحن ندرك أن بعض الحكومات تشعر بالقلق إزاء الحظر الذي فرضه قانون الديمقراطية الكوبية على تجارة الشركات التابعة للولايات المتحدة . وترى حكومة الولايات المتحدة أن أفضل طريقة لعلاج هذه الشواغل هي من خلال القنوات الثنائية الطبيعية ، وليس بقرار من الجمعية العامة دون أدنى شك .

إن كوبا تستخدم قانون الديمقراطية الكوبية كذريعة . ,ن ما تريده حقا هو إجراء مناقشة بشأن علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة ، كما يتضح بجلاء من بيانها المفرط في التطرف هذا الصباح . إن ممارسة هذه الدعاية في الامم المتحدة - وهذا هو ما يرمي إليه مسعى كوبا - لن تفعل شيئا لتبديد أي مخاوف قد تختلج في صدور الآخرين فيما يتعلق بالحالة في كوبا .

إن الجمعية العامة ليست ، في رأينا المحفل المناسب ، والقرار الكوبي ليس الوسيلة الملائمة لمعالجة مسألة الحصار التي هي بالضرورة ثنائية الطابع . وبناء عليه ، فإننا ندعو الجمعية إلى عدم تأييد مشروع القرار الكوبي المعروض أمامها الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد أن استمعنا إلى المتحدث الأخير في المناقشة بشأن هذا البند ، نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

هل لي أن أذكّر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق ، ويجب أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد لحظات سنبت في مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ، وهو المشروع المقدم بموجب البند ٣٩ من جدول الأعمال . إن ظهور هذا البند على جدول أعمالنا من سنة لأخرى ، ومناقشته في الجلسات العامة ، يبرزان الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا البند .

ثمة خطورة في عدم رؤية أن لهذه المسألة جذورا إيديولوجية متأصلة ، بيد أنها مسألة اقتصادية حاسمة أيضا ، تأخذ الآن أبعادا إنسانية خطيرة . لقد تخلت بنن ، التي أمثلها ، عن إيديولوجية معينة كانت ترغب إفتراضا في تحقيق أفضل الظروف للمجتمع ، ولكنها سعت إلى تحقيق ذلك الهدف بإجراءات سرية ضد الشعب ، على الرغم من أن هذا الشعب هو نفسه الذي ينبغي أن يكون محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية من كل جوانبها . ومن ثم ، يود وفدي ألا يُفهم تصويته على أنه تأييد لحكومة أو نظام يسير على هدي تلك الايديولوجية .

إن بنن تلتزم التزاما كاملا بالمثل الديمقراطية وبحقوق الانسان وحقوق الشعوب الأساسية . ومن ثم ، لا يسع وفدي إلا أن يؤيد أي إجراء من شأنه أن يخفف من معاناة البشر . ولكن ماذا نرى ؟ إن الصحافة الدولية ـ وبخاصة الصحافة الامريكية ـ تخبرنا

أن الحالة هي : إن الحصار المفروض على كوبا ، الساري لسنوات طويلة ، ترتبت عليه عواقب وخيمة تهدد حياة الشعب الكوبي . والمثل يقول ، عندما تتصارع الفيلة ، فإن رؤوسها وخراطيمها لا تعاني ، وإنما العشب تحت أقدامها هو الذي يعاني . هذا مثل إفريقي قديم .

من العسير على المرء أن يتصور درجة القيود المفروضة على الاغذية التي يخضع لها المواطنون في كوبا . ووفقا للتقارير الصحفية التي نطلع عليها جميعا ، تدهورت الحالة بعد الاضطرابات الشديدة الواسعة النطاق في العلاقات بين الشرق والغرب ، التي أدت بدورها إلى تغيير جذري في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كوبا والبلدان الشيوعية السابقة .

وترتبط بنن بأواصر الصداقة الخالصة والعميقة مع كل البلدان في نصف الكرة الغربي . وقد نُسجت أواصر هذه الصداقة عبر قرون من التاريخ . فإذا عانى أي شعب في هذه المنطقة فهناك شعب على الجانب الآخر من المحيط الاطلسي ، حيث يوجد شعب بنن سيشاطره فيها ويشعر بها . ومن ثم ، فإن تصويت وفدي سيعبر عن أمل ناس حُرموا من ضروريات الحياة ـ الادوية والوقود والسلع الاساسية ـ وبعبارة أخرى ، من الحق في الحياة والبقاء . لذلك فإن تصويتنا سيكون تصويتا لصالح الامل . سيكون تصويتنا بالضوء الاخضر .

إن وفدي سيصوت لصالح مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 . وسيفعل ذلك بلا مرارة ، ودون أي شعور بالعداء ضد أي بلد . وبالتصويت على هذا النحو ، نكون قد وجهنا دعوة ودية إلى الطرفين ـ الولايات المتحدة الامريكية وكوبا ـ للشروع في نهاية المطاف في مفاوضات مسؤولة لوضع حد للخصومة التي أدت إلى هذه المعاناة لشعبيهما . سيصوت وفدي لخير الانسان ، سيصوت للانسانية .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أتكلم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء .

(السيد ريتشاردسون ، المملكة المتحدة)

إن معارضة المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تطبيق تشريع وطني يتجاوز الحدود الإقليمية ، معروفة تماما . إن موقف المجموعة ودولها الأعضاء الرسمي كان دائما معارضة توسيع الولايات المتحدة انفراديا لنطاق التدابير التجارية المتخذة تنفيذا لسياستها الخارجية أو لسياسات أمنها القومي . وبناء على ذلك ، عارضت دول المجموعة أي مبادرات تشريعية ، بما في ذلك قانون الديمقراطية الكوبية ، غرضها تشديد قبضة الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بتطبيق تشريع أمريكي فيما وراء الحدود الإقليمية .

واعتبرت هذا أيضا انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي ولسيادة الامم المستقلة .

ولئن كانت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تؤيد تأييدا تاما التحول السلمي إلى الديمقراطية في كوبا ، فإنها لا يمكن أن تقبل أن تحدد الولايات المتحدة وأن تقيد من جانب واحد علاقات المجموعة الاوروبية الاقتصادية والتجارية مع أية دولة أجنبية لم يقرر مجلس الامن الدولي بصورة جماعية أنها تهدد السلم والامن الدوليين .

بيد أن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تعتقد أن الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة ثنائية تخص بصورة أساسية حكومتي الولايات المتحدة وكوبا .

ستأخذ المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء هذه الشواغل بعين الاعتبار عندما تصوت على مشروع القرار هذا .

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

شهد العالم في السنوات الاخيرة تغييرات بعيدة الاثر في العلاقات الدولية ذات صلة خاصة بانتهاء الحرب الباردة ، مما فتح الباب أمام عهد من الامل بحل مختلف الصراعات الدولية والإقليمية وغيرها من الصراعات التي بدا أنه لا يمكن حلها من خلال الحوار . إلا أننا نلاحظ بقلق أنه لا تزال توجد في بعض المناطق حالات لن تستفيد من هذا الامل الذي نتج عن انتهاء الحرب الباردة والذي نتشاطره جميعا .

نود أن نشير إلى مسألة تقلقنا في هذا الوقت : الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على كوبا .

في الواقع ، تعاني كوبا من آثار حصار شديد ألحق ضررا شديدا بتنميتها وجرّ عواقب وخيمة على رفاه شعبها . وقد تفاقمت هذه الحالة باعتماد ما يسمى بقانون توريتشلي في تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، الذي قصد منه تشديد الحظر وتوسيع تطبيقه إلى خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية .

إن هذا القانون لا يؤثر على كوبا فقط ، بل كما ندرك يؤثر أيضا على سيادة دول أخرى وعلى حرية الملاحة وعلى التجارة الدولية الحرة ، وذلك باعتراف مختلف البلدان والمنظمات الدولية ، لا سيما المجموعة الاقتصادية ، التي أكدت أن "هذا القانون وغيره من التدابير تشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي" .

قد لا يكون من سوء التقدير الاستنتاج بأن هذا الحظر وتشديده من خلال قانون توريتشلي ، يسعى إلى خنق اقتصاد كوبا ، وبالتالي الحياة الاجتماعية فيها وإرغام هذا البلد على تغيير نظامه السياسي - وهذا انتهاك صارخ لمبدأ تقرير الشعوب لمصائرها واختيارها توجهاتها بحرية ودون تدخل أجنبي يوانتهاك للمبادئ الأساسية والرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، الملزمة لجميع الدول الأعضاء .

في هذا الصدد ، نعتقد أن حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بحرية مسألة تخصه وحده . ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن لا يكون الشعب الكوبي معزولا عن التحولات الدائرة على الساحة الدولية .

لهذه الأسباب ، وانطلاقا من احترام عميق لحقوق الانسان ، يؤيد وفدي مشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحظر ، ويأمل أن يتسنى حل هذا النزاع الطويل من خلال الحوار الصريح والمفتوح القائم على الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة . إنني واثق من ذلك .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يأسف الوفد الاسترالي لطريقة طرح مشروع القرار على الجمعية . ومن بين نتائج سلسلة الاحداث هذه إيحاء يؤسف له في لغة المشروع ، ويوجد أيضا بالطبع عدم اتساق بين عنوانه ومضمونه .

أعرب بعض المتكلمين في مناقشة اليوم عن رأيهم في أن ما ينطوي عليه مشروع القرار هو مسألة التجارة الحرة والعادلة الحيوية . بالنسبة لهذا الموضوع ، فإن التزام استراليا بالتجارة الحرة والمنصفة بمقتضى أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وبالنهاية الناجحة لحلقة أوروغواي التزام كلي ومعروف على نطاق واسع . وسنواصل السعي لتحقيق هذا الهدف بكل تصميم .

ونظرا لأن مشروع القرار هذا انبثق عن غرض ضيق نسبيا ، ولأنه مشوّه نوعا ما ، فمن غير المرجح أن يخدم الغرض الأوسع الذي يلتزم به العديدون منا ، وهو التجارة العالمية الحرة والمنصفة . لهذا السبب ، بصورة أساسية ، سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

سيمتنع الوفد الروسي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.20/Rev.1 لأننا نعتقد أن من الأنسب حل القضايا المحددة التي تتصل بالعلاقات التجارية والاقتصادية في إطار مفاوضات ثنائية الطرف بين الدولتين عوضا عن نظرها في محافل دولية .

وفي نفس الوقت ، نشاطر الدول التي أعربت عن قلقها إزاء ما يسمى بقانون توريتشلي الذي اعتمدته الولايات المتحدة مؤخرا . ونحن نرى أن هذا التشريع يتناقض مع سلسلة كاملة من أحكام القانون الدولي المعاصر .

إن روسيا تدافع باطراد عن الديمقراطية وعن احترام حقوق الانسان . بيد أننا نرى أن من غير المناسب ، من وجهة نظر قانونية ، استعمال القسر والضغط في هذه المسائل ، لا سيما اتخاذ تدابير كانت سمة من سمات عهد الحرب الباردة الماضي .

بالنسبة لعلاقاتنا الاقتصادية مع كوبا ، فإنها أصبحت تقوم على أساس متكافئ يخدم مصلحة الطرفين وغير سياسي ، أصبحت بمستوى العلاقات الطبيعية المتحضرة بين الدول .

إن هذا النهج بالضبط هو الذي يتسم به الاتفاق الاخير الذي أُبرم بين الاتحاد الروسي وكوبا بشأن التعاون التجاري والاقتصادي وشحن البضائع وغيرها من المسائل المتصلة بالعلاقات التجارية .

السيد مالوني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الذي سنصوت عليه الآن يتضمن مسائل قانونية وسياسية معقدة وقد درست كندا آثار المحاولات غير السليمة لغرض تطبيق الولاية التشريعية فيما وراء حدود الدولة وطوّرنا وسائلنا الخاصة لتناول هذه المحاولات . إن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن مبادئ قانونية معينة ترى كندا أنه من الضروري أن نحترمها . ونتيجة لذلك سنصوت لصالح القرار .

إن تأييدنا لمشروع القرار هذا وللمبادئ التي يجسدها لا يتصل بالنزاع بين كوبا والولايات المتحدة ، المشار إليه في عنوان مشروع القرار ، كما أنه لا يفيد بأي حال من الأحوال أننا نشعر بالرضا فيما يتعلق بسجل كوبا في مجال حقوق الانسان .

السيد أوبريين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت نيوزيلندا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا ليس لأننا مفتونون على نحو خاص بالنص كما يرد في المشروع ولكن لأننا نعتقد أن هناك مبدأ أساسيا يتقرر مصيره عند التطبيق المباشر لمصالحنا الاقتصادية والتجارية ، ونعتقد أن أي بلد مثل بلادنا يجب أن يكون قادرا على ممارسة أنشطته التجارية بمنأى عن أي تشريع تفرضه بلدان ثالثة بصفة انفرادية فيما وراء حدودها .

وكانت نيوزيلندا تفضل أن يكون مشروع القرار بشأن هذا الموضوع مهتما بموضوع المبدأ الذي نحن بصدده الآن فقط . إننا نأسف لأن مادة خارجية معينة أدخلت في مشروع القرار عن طريق الإشارة بصورة انتقائية إلى ميثاق الأمم المتحدة . إن هذا لن ينتقص من المبدأ الشامل المتضمن ، ولكننا نؤيد تأييدا كاملا ذلك المبدأ .

السيد بيرز بايون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بصرف النظر عن الحالة الملموسة المحددة التي أدت إلى تقديم مشروع القرار ، ودون مساس بالتحفظات التي قد تكون لدينا بشأن السلامة القانونية لاستخدام كلمة "الحصار" في عنوان مشروع القرار ، فإن أوروغواي التي تعتبر القانون الدولي حجر الأساس في سياستها الخارجية لا يمكنها إلا أن تؤيد النص المعروض علينا .

والواقع أنه إذا كانت كل دولة ، في ممارستها لسيادتها ، حرة تماما في أن تقرر أي دول تقيم معها علاقات تجارية وأي دول تقطع عنها تلك العلاقات ، فلن يكون من الممكن قبول أن تسعى دولة ما إلى مد آثار تشريعاتها المحلية إلى بلدان أخرى فتلحق أو تهدد بإلحاق الضرر بدول ثالثة بسبب قيام تلك الدول بالاتجار مع الدولة التي كانت هدف التشريعات المحلية تلك .

إننا نرى أن تطبيق هذه السياسة يعادل السعي إلى حد مد الولاية التشريعية المحلية لدولة ما ، الامر الذي يعد انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول ؛ ويعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدول أخرى ؛ ويتعارض مع مبادئ وأعراف القانون الدولي التي تحكم حرية التجارة والملاحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : والآن أعرض مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 للتصويت .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، أنغولا ، بربادوس ، بنن ، البرازيل ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، ميانمار ، ناميبيا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : ألبانيا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، أرمينيا ، استراليا ، النمسا ، أذربيجان ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ، بوليفيا ، برونـي دار السلام ، بلغاريا ، الكاميرون ، تشاد ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، المانيا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ملديف ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان مارينو ، سنغافورة ، سلوفينيا ، سري لانكا ، سورينام ، السويد ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، المملكة المتحدة ، زائير .

الممتنعون : اسرائيل ، رومانيا ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار A/47/L.20/Rev.1 بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٣ أصوات ، مع امتناع ٧١ عضوا عن التصويت (القرار ١٩/٤٧)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت فإن الممثلين المدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين لتعليل التصويت بعد التصويت ستعطى لهم الكلمة أولا في جلسة بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

---

* بعد ذلك أبلغ وفد لبنان الامانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .